بيت الأوراق المالية
THE SECURITIES HOUSE

2017
التقرير السنوي

تاريخ التأسيس : 29 مارس 1982
رأس المال المصرح به والمدفوع 48,000,000 د.ك
مقسما على : 480,000,000 سهما
بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد

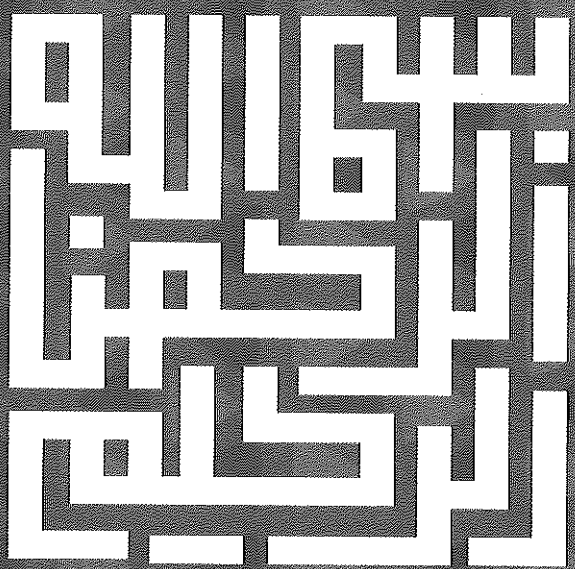

صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

أمير دولة الكويت

صاحب السمو الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح
ولي عهد دولة الكويت

جدول المحتويات

صفحة

أعضاء مجلس الإدارة 11

تقرير مجلس الإدارة لعام 2017 12

تقرير الحوكمة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 15

تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية 29

البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقب الحسابات المستقل 31

تقرير مراقب الحسابات المستقل 33

بيان الدخل المجمع 36

بيان الدخل الشامل المجمع 37

بيان المركز المالي المجمع 38

بيان التدفقات النقدية المجمع 39

بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع 40

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة ..... 41 - 60

أعضاء مجلس الإدارة

ابراهيم يوسف الغانم
رئيس مجلس الإدارة

فهد فيصل بودي
نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

عائشة فيصل المضف
عضو مجلس الإدارة

عبدالله جاسم بودي
عضو مجلس الإدارة

مساعد عدنان العجيل
عضو مجلس الإدارة

تقرير مجلس الإدارة لعام 2017

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

مساهمينا الكرام،

يطيب لي أن أرحب بكم بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن زملائي أعضاء مجلس إدارة شركة بيت الأوراق المالية وجميع العاملين فيها، في اجتماع الجمعية العمومية العادية الخامسة والثلاثون للشركة وذلك لاستعراض أهم الأحداث خلال عام 2017 والآفاق المتوقعة خلال العام الحالي 2018 بمشيئة الله.

على صعيد النتائج وبالرغم من ضعف الإيراد المتمثل بالحصة في نتائج الشركات الشقيقة نظراً لكون عام 2017 هو عام التحول الفعلي لتلك الشركات الاستراتيجية كما سيتم بيانه خلال هذا التقرير، فقد تمكنت الشركة من تحقيق ربحاً لعام 2017 قدره 22 ألف دينار كويتي بعادل ربحية سهم قدرها 0.05 فلس للسهم الواحد مقارنة بربح قدره 757 ألف دينار كويتي يعادل ربحية سهم قدرها 1.5 فلس للسهم الواحد للعام الماضي، كما شهدت المصروفات انخفاضاً بنسبة 4% عن العام الماضي.

أما فيما يتعلق بالربح الشامل والمركز المالي للشركة، فقد حققت الشركة ربحاً شاملاً قدره 2.9 مليون دينار كويتي لعام 2017 مقابل خسارة شاملة قدرها 4.9 مليون دينار كويتي للعام الماضي الأمر الذي أدى إلى ارتفاع قيمة حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم بنسبة 7% حيث بلغت 46.1 مليون دينار كويتي بما يعادل 96 فلس للسهم الواحد كما في 31 ديسمبر 2017 مقارنة بمبلغ 43.3 مليون دينار كويتي بما يعادل 90 فلس للسهم الواحد كما في 31 ديسمبر 2016، وذلك بسبب التحسن النسبي في قيمة الجنية الإسترليني كونه عملة أكبر الاستثمار في أكبر الشركات الشقيقة للشركة وهي مجموعة غيتهاوس المالية والذي كان قد تأثر في العام الماضي بأثر الانخفاض في قيمة الجنيه الإسترليني بسبب تصويت بريطانيا للخروج من الاتحاد الأوروبي آنذاك.

وفي هذا السياق، فإننا نتعهد بسلامة ونزاهة كافة البيانات المالية للشركة وكذلك التقارير ذات الصلة بنشاط الشركة المتضمنة في التقرير السنوي المرفوع إلى حضراتكم.

وبالإشارة إلى الشركات الشقيقة الاستراتيجية، فإن مجموعة غيتهاوس المالية، أكبر أصول شركة بيت الأوراق المالية، وهي شركة قابضة تملك حصصاً بنسبة 100% في كلا من بنك غيتهاوس ببريطانيا كذراع تمويلي متخصص برأسمال 150 مليون جنيه إسترليني وشركة غيتهاوس كابيتال بالكويت كذراع استثماري وتسويقي برأسمال 10 مليون دينار كويتي، قد حققت ربحاً بسيطاً لعام 2017 حيث أن كلا المؤسستين شهدتا خلال العام محطات جوهرية وفي غاية الأهمية بالنسبة لمسيرتهما وتوجههما المستقبلي.

فبالنسبة لبنك غيتهاوس وبالإضافة لأنشطته المتمثلة في تمويل القطاع التجاري والعقاري وإدارة الثروات وقبول ودائع الأفراد وعمليات الخزانة وتوفير فرص استثمارية في مجال العقار بالمملكة المتحدة، فقد انضم إليه رئيس تنفيذي وفريق تنفيذي جديد خلال العام الحالي 2017 يتمتع بخبرات ومؤهلات كبيرة في مجال تمويل العقار السكني المضمون بالرهن العقاري بالمملكة المتحدة سواء للسوق البريطاني أو الخارجي بغرض توزيع المخاطر وأصبح بنك متكامل يعمل من خلال منصة ونظام ما يسمى بـ "Challenger Bank" وهو نظام لا يعتمد على وجود أفرع فعلية للبنك، ولكن يقدم كل خدماته للعملاء من خلال موقع إلكتروني وبرامج على الأجهزة الذكية بترخيص من بنك إنجلترا، الأمر الذي يعزز توجه البنك نحو التخصص والتوسع في هذا سوق تمويل الرهن العقاري الكبير في بريطانيا إضافة إلى تغطية الشريحة الإسلامية المتواجدة في بريطانيا. ويستهدف البنك خلال الثلاث سنوات المقبلة تمويل نحو 300 مليون جنيه إسترليني سنويا وهو ما يحقق له عوائد مستدامة بمخاطر أقل بمشيئة الله.

وبالنسبة لشركة غيتهاوس كابيتال بالكويت، فهي متخصصة في تسويق وتقديم خدمات الاستشارات الاستثمارية المتعلقة بالأصول العقارية بالولايات المتحدة وبريطانيا، وقد أصبحت الشركة خلال الربع الأخير من عام 2017 مرخصة من هيئة أسواق المال الكويتية في مجال أنشطتها.

وأما عن شركة الأمان للاستثمار فقد استمرت الشركة في تحقيق الأرباح لعام 2017، ونظراً لأن شركة بيت الأوراق المالية تمتلك حصة تبلغ 49% في رأس مالها القائم (بعد استبعاد أسهم الخزانة) ولتكامل أنشطة الشركتين، فقد توصل مجلس إدارة شركة بيت الأوراق المالية إلى اتفاق أولي خلال عام 2017 مع مجلس إدارة شركة الأمان على الاندماج بين الشركتين وذلك نظراً لوجود عدة مميزات وفوائد قد تصب في مصلحة مساهمي الشركتين بعد الاندماج حيث أن عملية الاندماج ستعظم من حقوق ملكية مساهمي الشركتين، وستخلق كيان مجمع يضم خبرات وأصولا متنوعة جغرافيا منها الخبرات القائمة في مجال العقار والاستثمارات العالمية لدى شركة بيت الأوراق المالية بالإضافة إلى الخبرات الإضافية في مجال إدارة الأصول واستثمارات الملكية الخاصة لدى

شركة الأمان للاستثمار، بما يعزز موقف الشركة التنافسي ويساهم في زيادة وتنويع مصادر الدخل وأصول الكيان المدمج وبالتالي المساهمة في إدارة المخاطر المرتبطة بالأنشطة بصورة أكثر فاعلية وزيادة التنوع الجغرافي والنوعي في الاستثمارات بما يشمل منطقة الخليج وبريطانيا من خلال مجموعة غيتهاوس المالية بالإضافة إلى توحيد المتطلبات الرقابية على الشركة وإمكانية التوفير في بعض المصاريف التشغيلية بصورة معقولة، مما سينعكس أثره إيجابا بمشيئة الله على مساهمي الشركتين بعد الاندماج.

وقد قامت الشركتان خلال عام 2017 بتكليف مستشار استثمار ومقوم أصول معتمدين من هيئة أسواق المال بغرض تقييم الأصول بصورة عادلة لمساهمي الشركتين بعد الانتهاء من إصدار البيانات المالية المدققة للشركتين لعام 2017 والانتهاء من تنفيذ قرارات الجمعية العمومية فيما يخص تخفيض رأس المال، وبالتالي إعداد مشروع عقد الاندماج وفقا لتعليمات الهيئة المنظمة لذلك بغرض تقديمه إليها للحصول على موافقتها بمشيئة الله خلال العام الجاري 2018، ومن ثم اتخاذ الإجراءات القانونية والرقابية اللازمة وطلب عقد اجتماع جمعية عمومية غير عادية للشركة لعرض مشروع عقد الاندماج للنقاش والتصويت.

هذا وتؤكد الشركة التزامها المستمر باتباع مبادئ الإدارة الرشيدة وتطبيق تعليمات وقواعد حوكمة الشركات وفقا لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته، وذلك وفقاً لما ورد بيانه في تقرير الحوكمة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 المقدم إلى جمعيتكم الموقرة.

مساهمينا الكرام،

إن النظرة إلى المستقبل تنطلق من مبدأ الاستمرار في نهج الشركة منذ تأسيسها في التركيز على الاستثمار في القطاعات التشغيلية الحيوية والسعي لتعزيز وتنمية إيرادات أتعاب الإدارة والأتعاب الاستشارية والأرباح المستدامة خلال أطر زمنية مناسبة وفق سياسة استثمارية واضحة لتحقيق ذلك من خلال استمرار التركيز على تنمية الاستثمارات الاستراتيجية للشركة مثل مجموعة غيتهاوس المالية والاستثمار في الشركات ذات الطابع التشغيلي لصالح الشركة وعملائها، وسيتم التركيز على القطاعات التي تشهد نمواً متواصلاً وتتميز بقلة التأثر بالتقلبات الاقتصادية، كما ستركز الشركة أيضاً على منتجات الاستثمار والتطوير العقاري والمساهمة في الاستثمارات العقارية واستثمارات الملكية الخاصة ذات القيمة المضافة والعوائد المتناسبة مع المخاطر المدروسة.

ونظراً لتركيز الشركة على الاستفادة بصورة رئيسية من نتائج أعمال شركاتها الاستراتيجية وتنمية الأرباح المستدامة وعدم استغلال مواردها في استثمارات طويلة الأجل ترهق كاهل الميزانية، فقد أوصى مجلس إدارة الشركة لاجتماعكم الكريم، وبعد موافقة الجهات الرقابية ذات الصلة، بتخفيض نقدي لرأس مال الشركة بمبلغ 3,000,000 دينار كويتي يمثل نسبة 6.25% من رأس المال المدفوع يتم دفعه للمساهمين مقابل إلغاء عدد 30,000,000 من أسهمهم بالقيمة الإسمية للسهم وذلك للمساهمين المسجلين بسجلات الشركة عند الاستحقاق. وبذلك ينخفض رأس مال شركتكم من 48,000,000 دينار كويتي إلى 45,000,000 دينار كويتي.

نأمل أن نكون قد وفقنا في عرض صورة واضحة عن أهم المحطات في مسيرة شركتكم خلال عام 2017 وأيضاً التصور عن الآفاق المستقبلية المرجوة بمشيئة الله بما يحقق مصلحة المساهمين.

وفي الختام، لا يسعني إلا أن أحمد الله عز وجل على كل ما تم تحقيقه ومواجهته وأن أشكر لكم تشريفكم لنا بالحضور ودعمكم المستمر للشركة وإدارتها، داعين الله أن يكلل مساعينا بالنجاح لتحقيق أهدافنا لما فيه الخير لوطننا الحبيب تحت القيادة الحكيمة لصاحب السمو أمير البلاد وسمو ولي العهد وسمو رئيس مجلس الوزراء حفظهم الله.

كما أعبر عن جزيل شكرنا للجهات الرسمية المختصة على تعاونها الإيجابي ودعمها المستمر لنا، وأتوجه باسمي ونيابة عن مجلس الإدارة بالشكر للإدارة التنفيذية في الشركة وجميع العاملين فيها لما أبدوه من تفان وإخلاص في خدمة العمل.

كما ندعو الله أن يحفظ وطننا وأن يرحم شهداءنا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

إبراهيم يوسف الغانم
رئيس مجلس الإدارة

تقرير الحوكمة عن

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

السادة / مساهمي شركة بيت الأوراق المالية ش.م.ك.ع.

تحية طيبة وبعد،

في إطار حرص إدارة شركة بيت الأوراق المالية على الالتزام بكافة تعليمات وقرارات هيئة أسواق المال، وعلى الأخص تعليمات هيئة أسواق المال الواردة ضمن نص المادة (3-7) في الكتاب الخامس عشر من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته، فإنه يسرنا أن نستعرض لكم أدناه كافة الإجراءات المتخذة خلال عام 2017 لتنفيذ كافة المتطلبات والسياسات الخاصة بتطبيق قواعد الحوكمة وذلك وفقا لتعليمات هيئة أسواق المال في ذلك الشأن:

القاعدة الأولى: بناء هيكل متوازن لمجلس الإدارة

1. معايير تشكيل مجلس الإدارة

يتكون مجلس إدارة شركة بيت الأوراق المالية من 5 أعضاء، حيث يراعي تشكيل مجلس الإدارة عدة عوامل من ضمنها تنوع الخبرات العلمية والمهنية لأعضائه هذا بالإضافة إلى أن غالبية أعضاء المجلس من الأعضاء غير التنفيذيين، كما يضم مجلس الإدارة ضمن عضويته عضوا مستقلا مما يعكس هيكلا متوازنا يمكنه من أداء الدور المنوط به، من خلال رسم الاستراتيجية العامة للشركة وتحديد السياسات والأهداف، بالإضافة إلى مراقبة أداء الإدارة التنفيذية، هذا ويوضح الجدول التالي أسماء ومؤهلات كافة أعضاء مجلس الإدارة:

الاسم	تصنيف العضو (تنفيذي/ غير تنفيذي/ مستقل)، أمين سر	المؤهل العلمي والخبرة العملية	تاريخ الانتخاب
إبراهيم يوسف الغانم	رئيس مجلس الإدارة / غير تنفيذي	بكالوريوس إدارة أعمال 37 عاماً (المجال المالي والإداري)	05 يوليو 2015
فهد فيصل بودي	نائب رئيس مجلس الإدارة / تنفيذي	ماجستير إدارة أعمال 21 عاماً (المجال المالي والإداري)	05 يوليو 2015
عائشة فيصل المضف	عضو مجلس الإدارة / مستقل	ماجستير إدارة أعمال 15 عاماً (المجال المالي والإداري)	05 يوليو 2015
عبد الله جاسم بودي	عضو مجلس الإدارة / غير تنفيذي	دبلوم كلية الدراسات التجارية 21 عاماً (أعمال حرة)	05 يوليو 2015
مساعد عدنان العجيل	عضو مجلس الإدارة / غير تنفيذي	ماجستير قانون 8 عاما (المجال القانوني)	05 يوليو 2015
ماضي طلال الخميس	أمين سر مجلس الإدارة	بكالوريوس محاسبة 15 عاما (المجال المالي والإداري)	05 يوليو 2015

2. تنظيم اجتماعات مجلس الإدارة

تعقد اجتماعات مجلس الإدارة بشكل منتظم بناء على دعوة من رئيس مجلس الإدارة، حيث يتم تزويد كافة أعضاء المجلس بجدول الأعمال معززا بالمعلومات والبيانات اللازمة قبل ثلاثة أيام عمل على الأقل من تاريخ انعقاد الاجتماع، كما يقوم المجلس بإقرار جدول الأعمال حال انعقاده، هذا ويشترط لصحة انعقاد المجلس أن يحضر الاجتماع نصف عدد الأعضاء على ألا يقل عدد الحاضرين عن ثلاثة، وتتخذ القرارات بالأغلبية المطلقة. كما ينظم عقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي عملية حضور اجتماعات مجلس الإدارة، بالإضافة إلى كيفية التعامل مع حالات عدم انتظام الأعضاء في حضور تلك الاجتماعات، هذا وقد قامت الشركة بعقد عدد 10 اجتماعات خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 وبيانها كما يلي:

اجتماعات مجلس الإدارة خلال عام 2017

اسم العضو	اجتماع رقم (1) بتاريخ 09 يناير	اجتماع رقم (2) بتاريخ 29 يناير	اجتماع رقم (3) بتاريخ 31 يناير	اجتماع رقم (4) بتاريخ 19 مارس	اجتماع رقم (5) بتاريخ 29 مارس	اجتماع رقم (6) بتاريخ 18 أبريل	اجتماع رقم (7) بتاريخ 10 مايو	اجتماع رقم (8) بتاريخ 06 أغسطس	اجتماع رقم (9) بتاريخ 02 أكتوبر	اجتماع رقم (10) بتاريخ 12 نوفمبر	عدد الاجتماعات
(1) إبراهيم يوسف الغانم (رئيس مجلس الإدارة)	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	10
(2) فهد فيصل بودي (نائب رئيس مجلس الإدارة)	√	√	√	√	√	√	√	√	√	X	9
(3) عائشة فيصل المضف (عضو مستقل)	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	10
(4) عبد الله جاسم بودي (عضو مجلس الإدارة)	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	10
(5) مساعد عدنان العجيل (عضو مجلس الإدارة)	√	√	√	X	√	√	√	√	√	√	9

3. تسجيل وتنسيق وحفظ محاضر اجتماعات مجلس إدارة الشركة

قام مجلس إدارة الشركة بتعيين أمين سر للمجلس من بين موظفي الشركة، حيث يقوم أمين السر بتدوين وحفظ جميع محاضر اجتماعات مجلس الإدارة بالإضافة إلى التقارير التي ترفع من المجلس وإليه، كما يقوم أيضا بالتنسيق بين أعضاء المجلس وتبليغ مواعيد اجتماعات المجلس قبل ثلاثة أيام عمل من تاريخ الاجتماع.

هذا وتقوم إدارة الشركة بالاحتفاظ بسجل تدون فيه محاضر اجتماعات مجلس الإدارة بأرقام متتابعة للسنة التي عقد فيها الاجتماع، كما يشتمل ذلك السجل على مكان الاجتماع وتاريخه وساعة بداية ونهاية الاجتماع.

القاعدة الثانية: التحديد السليم للمهام والمسؤوليات

1. التحديد السليم للمهام والمسؤوليات

يتم تحديد مهام ومسؤوليات وواجبات كل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة من خلال عدة أشكال، حيث يحدد النظام الأساسي لشركة بيت الأوراق المالية واجبات ومسؤوليات مجلس الإدارة، كما تحدد لائحة عمل مجلس الإدارة مهام المجلس ومن ضمنها الإشراف على أداء الإدارة التنفيذية، والتأكد من التزامها بتنفيذ استراتيجيات وخطط العمل الرئيسية المعتمدة من قبل المجلس، كما تحدد لائحة عمل اللجنة التنفيذية بالإضافة إلى أدلة سياسات وإجراءات العمل المعتمدة من قبل المجلس المهام والواجبات الخاصة بالإدارة التنفيذية، كما يحدد جدول السلطة والصلاحية كافة الصلاحيات التي يتم تفويضها للإدارة التنفيذية وتلك التي يحتفظ المجلس بصلاحية البت فيها.

مجلس الإدارة:

يعنى مجلس الإدارة برسم الاستراتيجية الشاملة للشركة وخطط الأعمال الرئيسية، كما تشمل المهام الأساسية للمجلس ما يلي:

- وضع وتحديد الأهداف والاستراتيجية العامة للشركة ومراقبة الأداء الشامل للشركة.
- إقرار الميزانيات التقديرية السنوية ومراقبة أية انحرافات.
- التأكد من مدى التزام الإدارة بسياسات وإجراءات العمل واللوائح الداخلية.
- اعتماد البيانات المالية المرحلية المراجعة والسنوية المدققة.
- تشكيل لجان متخصصة ومراقبة أداء تلك اللجان والاطلاع على كافة التقارير الصادرة عنها.
- مراقبة أداء الإدارة التنفيذية والتأكد من قيامهم بأداء كافة المهام الموكلة إليهم.

أهم الإنجازات خلال 2017:

1. التوصل إلى اتفاق أولي للاندماج مع شركة الأمان للاستثمار وتكليف الإدارة التنفيذية في الشركة بمباشرة الإجراءات الواجبة في هذا الخصوص
2. دراسة عدد من المشاريع والفرص الاستثمارية والدخول في بعض منها
3. اعتماد الموازنة التقديرية لعام 2017 وخطة العمل للثلاث سنوات 2017 - 2019
4. اعتماد عدد من أدلة سياسات وإجراءات العمل بما يتوافق مع تعليمات هيئة أسواق المال

وحتى يتمكن مجلس إدارة البيت من تأدية مهامه بشكل فعال، فقد قام مجلس الإدارة بتشكيل عدة لجان متخصصة تتمتع بالاستقلالية الكافية التي تمكنها من أداء الدور الموكل لها، وهي لجنة التدقيق ولجنة إدارة المخاطر بالإضافة إلى لجنة الترشيحات والمكافآت، وفيما يلي نبذة مختصرة عن تلك اللجان:

لجنة التدقيق:

تم تشكيل لجنة التدقيق في 7 يوليو 2015، وتعنى اللجنة بترسيخ ثقافة الالتزام داخل الشركة، وذلك من خلال ضمان سلامة ونزاهة التقارير المالية للشركة، فضلا عن التأكد من كفاية وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة في الشركة، حيث تعمل هذه اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة، وترفع إليه تقاريرها وتوصياتها فيما يتعلق بنتائج ممارستها لمهامها، وتشمل المهام الأساسية لتلك اللجنة ما يلي:

تقرير الحوكمة عن

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

- مراجعة البيانات المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة، وإبداء الرأي والتوصية بشأنها لمجلس الإدارة.
- الإشراف على أعمال مراقب الحسابات الخارجي، ومراجعة مدى شمولية التدقيق، والتوصية لمجلس الإدارة بتعيين وإعادة تعيين مراقب الحسابات الخارجي وتحديد أتعابه.
- دراسة السياسات المحاسبية المتبعة وإبداء الرأي والتوصية لمجلس الإدارة في شأنها.
- الإشراف على أعمال مكتب التدقيق الشرعي الخارجي، والتوصية لمجلس الإدارة بتعيين وإعادة تعيين مكتب التدقيق الشرعي الخارجي وتحديد أتعابه.
- تقييم مدى كفاية وفاعلية نظم الرقابة الداخلية، ورفع التوصيات في هذا الخصوص إلى مجلس الإدارة.
- الإشراف على نشاط التدقيق الداخلي في الشركة للتأكد من مدى فعاليته في تطبيق خطة التدقيق السنوية المعتمدة.
- مراجعة وإقرار خطة التدقيق السنوية المقترحة من نشاط التدقيق الداخلي.
- التوصية بتعيين مسئول التدقيق الداخلي، ونقله، وعزله وتقييم أدائه.
- مراجعة تقارير التدقيق الداخلي والتأكد من اتخاذ الإجراءات لتصويب أي ملاحظات أو مناطق ضعف في الرقابة، شاملاً الالتزام بدليل الحوكمة.
- مراجعة نتائج تقارير الجهات الرقابية والتأكد من أنه قد تم اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.

وتتشكل اللجنة من:

1. رئيس اللجنة (عائشة فيصل المضف)
2. عضو اللجنة (عبد الله جاسم بودي)
3. عضو اللجنة (مساعد عدنان العجيل)

أمين سر اللجنة: خيري محمد حسين – مسؤول التدقيق الداخلي

هذا وتسري عضوية اللجنة طوال استمرار الأعضاء في شغل مناصبهم وتنتهي بانتهاء عضويتهم في مجلس الإدارة، وقد قامت لجنة التدقيق بعقد 7 اجتماعات خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017.

أهم الإنجازات خلال 2017:

1. اعتماد خطة التدقيق الخارجي للعام 2016
2. اعتماد خطة التدقيق الداخلي للأعوام 2017/2016
3. مراجعة واعتماد البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 والبيانات المرحلية للعام 2017
4. مراجعة واعتماد السياسات المحاسبية المتبعة
5. التوصية لمجلس إدارة الشركة بإعادة تعيين السيد/ بدر عبد الله الوزان من مكتب (ديلويت وتوش - الوزان وشركاه) كمراقب حسابات للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017
6. التوصية إلى مجلس إدارة الشركة بإعادة تعيين مكتب التدقيق الشرعي الخارجي لعام 2017

لجنة إدارة المخاطر:

تم تشكيل لجنة إدارة المخاطر في 7 يوليو 2015، وتقوم اللجنة بتحديد وقياس طبيعة وحجم المخاطر المختلفة التي قد تواجه أنشطة الشركة، للحد منها وتحديد الأسلوب المناسب للتعامل معها، والتعرف على العوامل الداخلية أو الخارجية التي قد تؤدي إلى حدوث مثل تلك المخاطر، وتطوير أساليب مواجهتها وذلك في ضوء السياسات الموضوعة الخاصة بهذا الشأن، وعلى وجه الخصوص درجة المخاطر المقبولة للشركة (Risk Appetite). هذا وتشتمل المهام الأساسية للجنة ما يلي:

- إعداد ومراجعة استراتيجيات وسياسات إدارة المخاطر قبل اعتمادها من مجلس الإدارة، والتأكد من تنفيذ هذه الاستراتيجيات والسياسات.
- تقييم نظم وآليات تحديد وقياس ومتابعة أنواع المخاطر المختلفة التي قد تتعرض لها الشركة.

تقرير الحوكمة عن

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

- مساعدة مجلس الإدارة على تحديد وتقييم مستوى المخاطر المقبول في الشركة، والتأكد من عدم تجاوز الشركة لهذا المستوى من المخاطر.
- إعداد التقارير الدورية حول طبيعة المخاطر التي تتعرض لها الشركة، وتقديمها إلى مجلس الإدارة.
- مراجعة المسائل التي تثيرها لجنة التدقيق والتي قد تؤثر على إدارة المخاطر في الشركة.

وتتشكل اللجنة من:

1. رئيس اللجنة (عائشة فيصل المضف)
2. عضو اللجنة (عبد الله جاسم بودي)
3. عضو اللجنة (مساعد عدنان العجيل)

أمين سر اللجنة: حاتم إبراهيم الكولك - نائب رئيس أول - إدارة المخاطر والالتزام

هذا وتسري عضوية اللجنة طوال استمرار الأعضاء في شغل مناصبهم وتنتهي بانتهاء عضويتهم في مجلس الإدارة، وقد قامت لجنة إدارة المخاطر بعقد 5 اجتماعات خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017.

أهم الإنجازات خلال 2017:

1. إجراء تحليلات مقارنة بين موقف الاستثمارات الفعلي مع درجة المخاطر المقبولة للشركة (Risk Appetite)، وإعداد التوصيات بخصوص أي انحرافات.
2. مراقبة هيكل المخاطر لدى الشركة (Risk Profile) وذلك من خلال التقارير المعدة من قبل إدارة المخاطر بالشركة.
3. دراسة واعتماد عدد من التقارير الخاصة بمكافحة عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب

لجنة الترشيحات والمكافآت:

تم تشكيل لجنة الترشيحات في 7 يوليو 2015، وتعنى اللجنة باختيار الأشخاص ذوي الكفاءة لشغل عضوية مجلس الإدارة ولجان المجلس والإدارة التنفيذية، حيث تتم عملية اختيار المرشحين ذوي الخبرات المهنية والقدرات الفنية فضلا عن الصفات الشخصية والأخلاقية الحسنة، وذلك للتأكد من أن عملية الترشيح تصب بشكل أساسي في مصلحة الشركة ومساهميها.

كما تعنى لجنة الترشيحات والمكافآت أيضاً بوضع السياسات واللوائح المنظمة لمنح التعويضات والمكافآت لكافة المستويات الوظيفية في الشركة، بما في ذلك تحديد لمكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، على أن تكون متسقة مع استراتيجية الشركة وأهدافها سواء على المدى الطويل أو المدى القصير، بما يساهم في استقطاب الكوادر البشرية ذات الكفاءات المهنية والقدرات الفنية العالية، وتحفيز الموظفين على اختلاف مستوياتهم الوظيفية للعمل على تحقيق أهداف الشركة. وتتمثل الأهداف الرئيسية للجنة فيما يلي:

- التوصية بالترشيح وإعادة الترشيح لعضوية مجلس الإدارة ولجان المجلس والإدارة التنفيذية، مع مراعاة استيفاء المرشحين لكافة المتطلبات الواردة بتعليمات هيئة أسواق المال بشأن قواعد الكفاءة والنزاهة.
- المراجعة السنوية للاحتياجات المطلوبة من المهارات المناسبة لشغل عضوية مجلس الإدارة، واستقطاب طلبات الراغبين في شغل المناصب التنفيذية، حيث يتعين أن يتوفر في كل من يرغب في شغل تلك المناصب المؤهلات الدراسية والعلمية بالإضافة إلى الخبرة المهنية الملائمة.
- وضع التوصيف الوظيفي للأعضاء التنفيذيين والأعضاء غير التنفيذيين والأعضاء المستقلين.
- اقتراح ترشيح وإعادة ترشيح الأعضاء المستقلين ليتم انتخابهم من قبل الجمعية العامة للشركة والتأكد من عدم انتفاء صفة الاستقلالية عن عضو مجلس الإدارة المستقل.
- إعداد سياسة مكافآت متسقة مع الأهداف الاستراتيجية للشركة، ومطبقة على كافة المستويات الوظيفية في الشركة.
- التأكد من أن المكافأة الممنوحة لكل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية تتسم بالعدالة، وبما يخدم أهداف الشركة طويلة المدى.

- تحديد الشرائح المختلفة للمكافآت التي سيتم منحها، ومنها شريحة المكافآت الثابتة وشريحة المكافآت المرتبطة بالأداء.
- التأكد من الالتزام بتطبيق سياسة المكافآت وعدم وجود أي انحرافات.
- المراجعة الدورية لسياسة المكافآت، وتقييم مدى فعاليتها في تحقيق الأهداف المرجوة منها.
- إعداد تقرير سنوي مفصل عن كافة المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية أي كانت طبيعتها ومسماها، على أن يعرض هذا التقرير على الجمعية العامة للشركة للموافقة عليه.

وتتشكل اللجنة من:

1. رئيس اللجنة (إبراهيم يوسف الغانم)
2. عضو اللجنة (عائشة فيصل المضف)
3. عضو اللجنة (عبد الله جاسم بودي)

أمين سر اللجنة: محمد توفيق الطحاوي، الرئيس التنفيذي للعمليات

هذا وتسري عضوية اللجنة طوال استمرار الأعضاء في شغل مناصبهم وتنتهي بانتهاء عضويتهم في مجلس الإدارة، وقد قامت لجنة الترشيحات والمكافآت بعقد 5 اجتماعات خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017.

أهم الإنجازات خلال 2017:

1. اعتماد خطة التدريب لموظفي وأعضاء مجلس إدارة الشركة لعام 2017
2. اعتماد مخصص مكافآت الموظفين عن عام 2016.
3. مناقشة مقترح المكافأة السنوية وزيادات الموظفين
4. مناقشة واعتماد نتائج تقييم أداء أعضاء المجلس ولجانه
5. مناقشة متطلبات تعديلات قانون العمل ولائحة شئون الموظفين

2. آلية حصول أعضاء المجلس على المعلومات والبيانات بشكل دقيق وفي الوقت المناسب

تقوم الإدارة التنفيذية بتزويد أعضاء مجلس الإدارة بالعديد من التقارير والبيانات، والتي تمكن المجلس من الاطلاع على كافة مجريات العمل، كما تقوم كافة لجان المجلس واللجنة التنفيذية برفع تقاريرها إلى المجلس، هذا ويتم أيضا تزويد مجلس الإدارة بكافة البيانات والمعلومات الخاصة بالمواضيع المطروحة ضمن جدول أعمال اجتماعات المجلس، حتى يتمكن مجلس الإدارة من القيام بواجباته واتخاذ القرارات بناء على معلومات كافية ودقيقة.

وتعكف إدارة الشركة حاليا على تطوير البنية الأساسية لنظم تكنولوجيا المعلومات، من خلال تطوير النظام الآلي المستخدم، مما سيؤدي إلى تطوير نظم التقارير من حيث دقة وجودة التقارير المرفوعة إلى مجلس إدارة الشركة.

القاعدة الثالثة: اختيار أشخاص من ذوي الكفاءة لعضوية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

1. تطبيق متطلبات تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت

تتشكل لجنة الترشيحات والمكافآت من ثلاثة أعضاء، ويترأس اللجنة أحد أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، وتشتمل اللجنة في تكوينها على عضو مجلس إدارة مستقل، هذا وقد قامت اللجنة باعتماد سياسة واضحة لمنح المكافآت لكل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، بما يتماشى مع قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية.

2. المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

تطبق شركة بيت الأوراق المالية سياسة مكافآت للموظفين مناسبة وسهلة التطبيق بما يحقق هدف مشاركتهم، وخاصة ذوي الأداء المتميز منهم، في الأرباح التي تحققها الشركة تقديراً لالتزامهم وبغرض لتشجيعهم وتحفيزهم على التفاني في الإنجاز وتحقيق حد أدنى مستهدف للربح. وتراعي هذه السياسة في نفس الوقت خلق الاطمئنان لدى المساهمين من خلال التأكيد على ضمان تحقيق حد أدنى للربح السنوي قبل مشاركة الموظفين في ذلك الربح بناء على اعتماد لجنة الترشيحات والمكافآت بمجلس الإدارة.

تقرير الحوكمة عن

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

مكافآت الموظفين

في نهاية كل سنة مالية، يتم تحديد الوعاء العام للمكافأة لكل الموظفين شاملا الرئيس التنفيذي كنسبة متغيرة من صافي الربح المحقق وذلك في ضوء نسبة ذلك الربح المحقق إلى الربح المستهدف في بداية العام. ويتم تصنيف الموظفين إلى شرائح وفقاً لهيكل الدرجات الوظيفية المعتمد وتقسيم مبلغ المكافأة على تلك الشرائح ومن ثم تحديد مكافأة كل موظف على حدة في ضوء تقييم أداء جميع الموظفين استناداً إلى معيارين، أولاً مدى تحقيق الأهداف الموضوعة الخاصة بالموظف في بداية العام (ولها وزن نسبي 70%) وثانياً المهارات والسمات الخاصة بأداء الموظف خلال العام (ولها وزن نسبي 30%). وأخيراً يتم صرف المكافآت بعد إصدار البيانات المالية السنوية المدققة للشركة.

وتجدر الإشارة إلى أنه من الممكن منح مكافأة سنوية لبعض الموظفين في حالة تحقيقهم للأداء المستهدف حتى ولو لم يتحقق الحد الأدنى المطلوب من صافي الربح على المستوى العام للشركة، على أن يكون ذلك بتوصية من لجنة الترشيحات والمكافآت وباعتماد من مجلس الإدارة بالنسبة للرئيس التنفيذي والإدارة العليا وموافقة الرئيس التنفيذي بالنسبة لباقي الموظفين.

كما يتم في بعض الأحيان تحديد مكافآت حسن أداء لبعض الموظفين أو فرق العمل ذات العلاقة كنسبة محددة من بعض الأتعاب أو المتحصلات المعينة التي تحققها الشركة فعلياً خلال أو في نهاية السنة المالية، حسب الحالة، مثل أتعاب حسن الأداء التي تحققها الشركة عن المحافظ التي تديرها لحساب عملاء محافظ الأصول المدرجة، والأتعاب التحفيزية التي تحققها الشركة عند التخارج من بعض استثمارات الملكية الخاصة أو الاستثمارات العقارية لصالح عملاء تلك الاستثمارات، أو أتعاب التسويق التي تحققها الشركة. ويتم اعتماد تلك المكافآت من قبل لجنة الترشيحات والمكافآت بمجلس الإدارة ومن ثم صرفها لهؤلاء الموظفين في موعد صرف المكافأة السنوية العامة.

مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

بالنسبة لأعضاء مجلس الإدارة فيتم التوصية بصرف مبلغ مكافأة سنوية مقطوعة وذلك بعد اعتماد الجمعية العامة السنوية للمساهمين للبيانات المالية للشركة وفي ضوء الالتزام بالضوابط القانونية والرقابية في هذا الشأن. ويتم تحديد مكافآتهم السنوية في ضوء بعض المحددات مثل عدد اللجان التي يكون عضو مجلس الإدارة عضوا بها بالإضافة إلى عضويته بالمجلس وعدد الاجتماعات السنوية التي يحضرها عضو المجلس سواء الخاصة بالمجلس أو باللجان المحددة، ذلك بالإضافة إلى التقييم السنوي لأداء أعضاء مجلس الإدارة وفقاً لمعايير المهارات والسمات الذاتية أو تلك الفنية المتعلقة بإلمامه بطبيعة أنشطة الشركة.

هذا ويوضح الجدول التالي المكافآت والمنافع والمزايا الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017:

	المبالغ (ألف د.ك)	
	عام 2017	عام 2016
أعضاء مجلس الإدارة		
مكافآت ومنافع أعضاء مجلس الإدارة	**27**	27
ملاحظة: (تم اقتراح واعتماد مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة في اجتماع الجمعية العامة السنوي بتاريخ 2017/05/15 عن عام 2016 وبتاريخ 2016/06/19 عن عام 2015):		
الإدارة التنفيذية		
الأجور والبدلات والاجازات	**318**	296
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	**63**	28
(تشمل أثر القانون 85 لسنة 2017 الخاص بتعديل بعض أحكام القانون (6) لسنة 2010 في شأن العمل في القطاع الأهلي)		
المكافآت المتغيرة	-	129

لم تسجل الشركة خلال العام أية انحرافات عن السياسة المعتمدة في منح المكافآت والمزايا.

القاعدة الرابعة: ضمان نزاهة التقارير المالية

1. التعهدات الكتابية من قبل كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بسلامة ونزاهة التقارير المالية

تتعهد الإدارة التنفيذية كتابيا ممثلة في الرئيس التنفيذي للعمليات والمراقب المالي، لمجلس الإدارة بأن التقارير المالية للشركة يتم عرضها بصورة سليمة وعادلة.

وفي هذا الإطار أيضاً فيقرويتعهد رئيس مجلس الإدارة بدقة وسلامة ونزاهة البيانات المالية التي تم تزويد مراقب الحسابات الخارجي بها وبأن التقارير المالية للشركة قد تم عرضها بصورة سليمة وعادلة ووفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية المطبقة في دولة الكويت والمعتمدة من قبل الهيئة وأنها معبرة عن المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر 2017 وذلك بناء على ما ورد إلينا من معلومات وتقارير من قبل الإدارة التنفيذية ومراقب الحسابات وبذل العناية الواجبة للتحقق من سلامة ودقة هذه التقارير.

2. تطبيق متطلبات تشكيل لجنة التدقيق

تتشكل لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء، وتشتمل اللجنة في تكوينها على عضو مجلس إدارة مستقل، كما يشغل عضوية اللجنة عضوين غير تنفيذيين، بالإضافة إلى ذلك يوجد من بين أعضاء اللجنة أعضاء ذوي مؤهلات علمية و / أو خبرات عملية في المجالات المحاسبية والمالية والقانونية أيضا، ويتم تدوين وحفظ محاضرها من قبل أمين سر اللجنة، هذا وتعقد اللجنة اجتماعات دورية مع مراقبي الحسابات الخارجيين بالإضافة إلى قيامها بعقد اجتماعات دورية مع المدقق الداخلي.

3. استقلالية وحيادية مراقب الحسابات الخارجي

تقوم الجمعية العامة العادية لمساهمي الشركة بتعيين مراقب الحسابات الخارجي، بناء على توصية من لجنة التدقيق، هذا وتعمل لجنة التدقيق على التأكد من استقلالية وحيادية مراقب الحسابات الخارجي، ولا يقوم مراقب الحسابات الخارجي بتقديم أي أعمال إضافية للشركة لا تدخل ضمن أعمال المراجعة والتدقيق، كما أنه مستقل تماما عن الشركة ومجلس إدارتها.

القاعدة الخامسة: وضع نظم سليمة لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية

1. تطبيق متطلبات تشكيل إدارة المخاطر

تقوم إدارة المخاطر لدى الشركة بتحديد وقياس المخاطر المختلفة التي قد تتعرض لها الشركة، وذلك بالمقارنة مع درجة المخاطر المقبولة للشركة وتحديد الانحرافات، بالإضافة إلى رفع تقاريرها إلى لجنة المخاطر، هذا ويتمتع مسئول إدارة المخاطر لدى الشركة بالاستقلالية من خلال التبعية المباشرة لمجلس الإدارة، وقد قامت الشركة بتحديد درجة المخاطر المقبولة (Risk Appetite) واعتمادها من قبل مجلس الإدارة.

2. تطبيق متطلبات تشكيل لجنة إدارة المخاطر

تتشكل لجنة إدارة المخاطر من ثلاثة أعضاء، ويرأس اللجنة أحد أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، كما لا يدخل في عضوية اللجنة رئيس مجلس الإدارة، هذا وتقوم اللجنة بالتأكد من تنفيذ استراتيجيات وسياسات إدارة المخاطر الموضوعة من قبل مجلس الإدارة، بالإضافة إلى تقييم نظم وآليات تحديد وقياس ومتابعة أنواع المخاطر المختلفة التي قد تتعرض لها الشركة، كما يتم تدوين وحفظ محاضرها من قبل أمين سر اللجنة.

3. أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

تم تصميم أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لدى شركة بيت الأوراق المالية، لتعمل على تغطية كافة أنشطة الشركة، والتأكد من كفاءة وفعالية العمليات، وتعتمد أنظمة الرقابة الداخلية لدى الشركة على مرتكزات أساسية لضمان عملية الرقابة المزدوجة، وذلك من خلال التحديد السليم للسلطات والمسئوليات، وذلك من خلال عدة آليات من ضمنها وجود جدول معتمد للسلطات والصلاحيات، بالإضافة إلى وجود أدلة سياسات وإجراءات معتمدة، توضح كافة مستويات السلطة والصلاحية، كما يوجد فصل تام في المهام من خلال تطبيق مبدأ فصل المهام (Segregation of Duties)، بالإضافة إلى مراقبة كافة العمليات التي قد تنطوي على تعارض مصالح والإفصاح الكامل عن تلك العمليات، كما تعتمد إدارة الشركة مبدأ الرقابة المزدوجة (Dual Control)، على كافة العمليات والأنشطة.

4. تطبيق متطلبات تشكيل وحدة مستقلة للتدقيق الداخلي

تم إنشاء وحدة التدقيق الداخلي للعمل على تقييم كفاءة وفعالية نظم الرقابة الداخلية المطبقة داخل الشركة، وتتمتع إدارة التدقيق الداخلي بالاستقلالية من خلال تبعيتها المباشرة للجنة التدقيق وبالتبعية إلى مجلس الإدارة، هذا وقد تم تعيين مسئول التدقيق الداخلي بقرار من قبل مجلس الإدارة بناء على ترشيح لجنة التدقيق وموافقة هيئة أسواق المال. ويقوم مسئول التدقيق الداخلي بإعداد تقاريره الدورية ومناقشتها من خلال الاجتماعات الدورية للجنة التدقيق.

القاعدة السادسة: تعزيز السلوك المهني والقيم الأخلاقية

1. معايير ومحددات السلوك المهني والقيم الأخلاقية

تتوقع الشركة قيام جميع أعضاء مجلس الإدارة، وجميع الموظفين بأداء عملهم بأقصى ما لديهم من قدرة وأن يتصرفوا بطريقة تعكس وتعزز صورة وسمعة الشركة. وتؤكد قواعد وأخلاقيات السلوك المهني ("قواعد السلوك") سياسة الشركة وتعتبر إرشادات نحو:

- تعزيز السلوك الصادق والأخلاقي التي ينعكس إيجابا على الشركة
- المحافظة على مناخ مؤسسي يحفظ قيمة ونزاهة وكرامة كل فرد
- ضمان الالتزام بالقوانين والقواعد والأنظمة التي تحكم أنشطة وعمليات الشركة، و
- ضمان الاستخدام السليم لموجودات الشركة

توضح قواعد وأخلاقيات السلوك هذه المعايير لكيفية تصرف كل مدير أو مسئول أو موظف مع جميع أصحاب المصالح في الشركة وعامة الجمهور. وتهدف هذه القواعد في نهاية الأمر إلى ضمان أن الغير ينظر إلى الشركة كمؤسسة ملتزمة بمعايير عالية من النزاهة في كافة تعاملاتها. هذه القواعد لا تعالج كافة المواقف التي قد يتم مواجهتها، وليست بديلا عن ممارسة أي فرد في الشركة لحسن التقدير والتصرف السليم.

قواعد وأخلاقيات السلوك المهني

يلتزم جميع أفراد الشركة دائماً بالمحافظة على سمعة الشركة الطيبة ويجب عليهم ما يلي:

1. تقديم خدمة مسئولة وفعالة ذات جودة عالية بنزاهة
2. عدم إساءة استخدام السلطة الممنوحة له بصفته فرداً في الشركة عند التعامل مع أي شخص أو مقدم شكوى أو جهة
3. التصرف بنزاهة وحيادية تجاه الجميع عند ممارسة أي سلطة تقديرية في أداء الواجبات
4. ممارسة الصلاحيات الممنوحة له بطريقة مسئولة وبشكل خاص
   - أداء جميع واجباتهم بنزاهة دون محاباة لأحد ودون النظر للوضع الاجتماعي أو الجنس أو العرق أو الدين أو المعتقدات السياسية أو الطموحات
   - التصرف بشرف وأمانه واحترام وشفافية وبطريقة مسئولة
   - معاملة جميع الأشخاص على قدم المساواة مع الموضوعية
   - استخدام أي سلطة تقديرية مخولة له بعقلانية وحيادية ونزاهة
5. الامتناع عن إفشاء أي معلومات وردت إليه ضمن سياق عمله وواجباته إلا إذا تطلب أداء الواجبات أو الاحتياجات خلاف ذلك
6. مقاومة والإبلاغ عن أي رشاوي أو غيرها من أشكال الفساد الناتجة عن أي مصدر؛ وأن يتصرفوا في حياتهم الخاصة بطريقة لا تشوه أو تنال من سمعة وشرف الشركة
7. احترام وتطبيق هذه القواعد وفي حالة أن أصبح لديهم ما يدعو للاعتقاد بأن ثمة انتهاكا لهذه القواعد أو القانون قد حدث أو على وشك الحدوث، يتعين إبلاغ الأمر إلى الرئيس التنفيذي أو رئيس مجلس الإدارة، حسب مقتضى الحال

2. سياسات وآليات الحد من حالات تعارض المصالح

تم إعداد سياسة تعارض المصالح لضمان المحافظة على أعلى درجات الشفافية لتغطية كافة عمليات الشركة. يجب تجنب تعارض المصالح بين موظفي وأعضاء مجلس إدارة الشركة وأفراد عائلاتهم المباشرين (أي الزوج أو الزوجة والأولاد والوالدين والأخوة والأخوات) والشركة بشأن مصالحهم التجارية والاقتصادية.

بالرغم من أن هذه السياسة لا تسعى إلى وصف كافة حالات تعارض المصالح المحتملة التي يمكن أن تنشأ، فيما يلي بعض حالات تعارض المصالح التي يتعين على أعضاء مجلس الإدارة والموظفين تجنبها:

- الحصول على أي ميزة نتيجة لمنصب الشخص كعضو مجلس إدارة أو موظف بالشركة
- الاشتراك في أي سلوك أو نشاط يتداخل بشكل غير مناسب مع علاقات العمل الحالية أو المرتقبة للشركة مع الغير
- قبول رشاوي أو عمولات خفية أو أي مدفوعات غير مشروعة مقابل خدمات تتعلق بمزاولة نشاط الشركة
- قبول أو الإيعاز إلى أحد أفراد الأسرة المباشرين لعضو مجلس الإدارة أو الموظف بقبول هدية من أشخاص أو جهات تتعامل مع الشركة في الحالات التي يتوقع أن تؤثر الهدية على تصرفات عضو مجلس الإدارة بصفته أحد أعضاء الشركة وذلك في ضوء مجمل الظروف السائدة

تعارض المصالح - أحكام عامة

يتعين على مجلس الإدارة اتخاذ كافة التدابير المعقولة لتحديد ومنع أو التعامل مع حالات تعارض المصالح بين أعضاء مجلس الإدارة أو أحد موظفي الشركة أو أحد أقربائه أو شركة تابعة له أو لأحد أقاربه وبين عملائه وموظفيه ووكلائه أو استغلال المعلومات السرية لهؤلاء العملاء، وعلى الأخص الحالات التالية:

1. إبرام صفقات على أوراق مالية يكون أحد عملاء الشركة طرفاً فيها.
2. إبرام صفقات على الأوراق المالية عن طريق استغلال المعلومات السرية الخاصة بالعملاء.
3. تقديم مشورة أو توصية غير مناسبة إلى العميل للقيام بعملية أو إبرام صفقة على أوراق مالية بهدف تحقيق منفعة لأحد موظفي أو وكلاء الشركة
4. الإدلاء بأي معلومات سرية تكون قد وصلت إلى أحد موظفي أو وكلاء الشركة إلى شخص آخر بهدف إبرام صفقة على أوراق مالية، يكون أحد عملاء الشركة الطرف الآخر فيها أو تقديم المشورة أو توصية إلى شخص آخر لإبرام هذه الصفقة

تعارض المصالح - أعضاء مجلس الإدارة

يتعين على أعضاء مجلس الإدارة التصرف في كافة الأوقات بما يخدم مصالح الشركة وليس مصالح أو جهات معينة، وهذا يعني وضع المصلحة الشخصية جانباً وأداء واجباتهم في تسيير شئون الشركة بطريقة تعزز ثقة الجمهور واطمئنانه إلى نزاهة مجلس الإدارة وموضوعيته وحياديته.

يجب ألا يحصل أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة بشكل مباشر أو غير مباشر على أي ربح من منصبه بهذه الصفة.

الإفصاح عن تعارض المصالح من قبل عضو مجلس الإدارة

يتعين على عضو مجلس الإدارة الإفصاح فوراً لرئيس مجلس الإدارة عن أي حالة تشتمل أو يتوقع بطريقة معقولة أن تشتمل على تعارض للمصالح.

المصلحة في الأعمال والعقود التي تبرم لصالح الشركة

لا يجوز لعضو مجلس الإدارة – بدون موافقة من الجمعية العمومية (على أن تجدد هذه الموافقة سنوياً) – أن تكون له أي مصلحة (بشكل مباشر أو غير مباشر) في الأعمال أو العقود التي تبرم لصالح الشركة باستثناء الأعمال التي تنفذ عن طريق طرح مناقصة عامة وذلك في حال قدم عضو مجلس الإدارة أفضل عرض.

يلتزم عضو مجلس الإدارة بإبلاغ المجلس بمصالحه الشخصية في الأعمال والعقود التي تبرم لصالح الشركة ويثبت هذا التبليغ في محضر الاجتماع، ولا يجوز للعضو الذي لديه تلك المصالح المشاركة في التصويت على القرار الذي سيتم إصداره في هذا الشأن. كما يجب على رئيس مجلس الإدارة إبلاغ الجمعية العمومية بشأن الأعمال والعقود التي يكون لعضو مجلس الإدارة مصالح فيها، ويرفق بهذا التبليغ تقرير خاص يعد من قبل مراقب حسابات الشركة.

المصلحة في الأعمال التي تنافس أعمال الشركة وتقديم التسهيلات الائتمانية أو الضمانات

لا يجب أن يشارك عضو مجلس الإدارة في أي أعمال أو أنشطة قد تشكل منافسة لأعمال وأنشطة الشركة، كما لا يجب أن تقدم الشركة تسهيلات ائتمانية من أي نوع إلى أعضاء مجلس إدارتها أو ضمان أي قرض يتم منحه بموجب عقد يخص أي عضو بالمجلس مع الغير.

تعارض المصالح - الموظفين

تتوقع الشركة من موظفيها تجنب أي أنشطة شخصية أو مصالح مالية أو غير مالية يمكن أن تتعارض مع التزامهم بأداء مهام وظائفهم بشكل فعال.

لا يجب على الموظفين المشاركة في نشاط تجاري خارجي أو مشروع يمكن بحكم طبيعته أو نطاقه أو متطلبات وقته أن:

- يشتمل على تعارض للمصالح من شأنه صرف الموظف عن أداء واجباته بطريقة نزيهة ومحايدة
- يتعارض مع الأداء المُرضي للعمل لدى الشركة أو صرف الموظف عن الاهتمام بعمله اليومي
- يترتب عليه مخاطرة أو إساءة استخدام للسلطة أو المعلومات
- يؤثر بشكل سلبي على مصالح الشركة أو سمعتها

القاعدة السابعة: الإفصاح والشفافية بشكل دقيق وفي الوقت المناسب

1. آليات العرض والإفصاح الدقيق والشفاف

تحرص إدارة شركة بيت الأوراق المالية على اتباع أعلى المعايير الخاصة بالإفصاح والشفافية، وذلك حرصا من إدارة الشركة على معاملة كافة مساهميها الحاليين والمحتملين وكافة أصحاب المصالح بعدالة ودون تمييز، هذا وقد تم اعتماد آليات العرض والإفصاح من قبل مجلس الإدارة، وتراعي آليات العرض والإفصاح المتبعة من قبل الشركة على تحري الدقة والشفافية في عرض البيانات والمعلومات سواء كانت مالية أو غير مالية، كما يتم الإفصاح عن المعلومات الجوهرية في الوقت المناسب ووفقا لتعليمات الهيئة في هذا الخصوص، كما تقوم إدارة الشركة بمراجعة آليات ونظم الإفصاح والشفافية بشكل دوري، للتأكد من مواكبتها لأفضل الممارسات الدولية المعمول بها في هذا الشأن.

2. سجل إفصاحات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

قامت إدارة الشركة بإعداد سجل خاص بإفصاحات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، هذا ويحق لكافة مساهمي الشركة الاطلاع على ذلك السجل دون أي رسم أو مقابل، كما يتم تحديث بيانات السجل بشكل دوري بناء على الافصاحات الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية.

3. وحدة شؤون المستثمرين

قامت إدارة الشركة بإنشاء وحدة لتنظيم شؤون المستثمرين، والتي تتبع إلى نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، مما يجعلها تتمتع بالاستقلالية المناسبة، وتعمل الوحدة على توفير كافة البيانات والمعلومات اللازمة للمساهمين والمستثمرين المحتملين، وذلك من خلال وسائل الإفصاح المتعارف عليها، ومن ضمنها الموقع الإلكتروني للشركة.

4. تطوير البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات

تولي إدارة الشركة اهتماما خاصا بتطوير البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات، حيث قامت الشركة بإطلاق موقعها الإلكتروني الجديد والذي اشتمل على قسم مخصص لنظام الحوكمة المتبع داخل الشركة، كما يحتوي الموقع الإلكتروني على البيانات المالية المرحلية وكذلك البيانات المالية السنوية المدققة للشركة، هذا بالإضافة إلى كافة الإفصاحات الخاصة بالمعلومات والأحداث الجوهرية المتعلقة بالشركة، والعديد من البيانات والمعلومات التي تساعد المساهمين أو المستثمرين المحتملين وأصحاب المصالح على ممارسة حقوقهم وتقييم أداء الشركة.

تقرير الحوكمة عن

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

القاعدة الثامنة: احترام حقوق المساهمين

1. تحديد وحماية الحقوق العامة للمساهمين

تنص المادة (15) من النظام الأساسي لشركة بيت الأوراق المالية على الحقوق العامة للمساهمين بما يضمن ممارسة جميع المساهمين لحقوقهم بعدالة ودون تمييز، كما تنص سياسة علاقة المستثمرين والأطراف أصحاب المصالح، المعتمدة من قبل مجلس إدارة الشركة على كافة الحقوق الواجبة لمساهمي الشركة، وعلى ضرورة معاملة جميع المساهمين المالكين لذات النوع من الأسهم بالتساوي ودون تمييز بين أي منهم، هذا ويندرج ضمن تلك الحقوق المنصوص عليها في النظام الأساسي واللوائح الداخلية للشركة ما يلي:

- التصرف في الأسهم من تسجيل للملكية ونقلها و/أو تحويلها
- المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بتعديل النظام الأساسي وعقد التأسيس للشركة، وكذلك القرارات المتعلقة بالمعاملات غير المعتادة التي قد تؤثر على مستقبل أو نشاط الشركة، مثل عمليات الدمج وبيع جزء كبير من موجوداتها أو تصفية الشركات التابعة
- مراقبة أداء الشركة بشكل عام وأعمال مجلس الإدارة بشكل خاص
- الحصول على معلومات أساسية دقيقة وشاملة وكافية وفي الوقت المطلوب، بما في ذلك الاستراتيجيات التشغيلية والاستثمارية لدى الشركة من أجل تقييم البيانات المالية وأداء الشركة
- تحميل أعضاء المجلس أو الإدارة التنفيذية المسؤولية والمطالبة بمسائلتهم في حالة إخفاقهم في أداء المهام الموكلة إليهم
- استلام توزيعات الأرباح والمشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العمومية
- الحصول على حصة من موجودات الشركة في حالة تصفيتها
- انتخاب أعضاء مجلس الإدارة

2. المتابعة المستمرة للبيانات الخاصة بالمساهمين

لأغراض المتابعة المستمرة للبيانات الخاصة بالمساهمين قامت الشركة بالتعاقد مع الشركة الكويتية للمقاصة، وذلك للقيام بحفظ سجل المساهمين، والذي يشتمل على أسماء المساهمين وجنسياتهم وموطنهم بالإضافة إلى الأسهم المملوكة لكل منهم، كما يتم التأشير في ذلك السجل بأي تغييرات تطرأ على البيانات الواردة فيه، هذا ويتاح لكافة المساهمين الاطلاع على سجل المساهمين، كما يتم التعامل مع البيانات الواردة في السجل وفقا لأقصى درجات الحماية والسرية.

3. تشجيع المساهمين على المشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة

تتم الدعوة إلى اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين من قبل مجلس الإدارة، وذلك من خلال الآلية الواردة في قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية، حيث توجه الدعوة متضمنة على جدول الأعمال وزمان ومكان انعقاد الاجتماع عن طريق الإعلان مرتين، حيث يتم الإعلان في المرة الثانية بعد مضي مدة لا تقل عن سبعة أيام من تاريخ نشر الإعلان الأول وقبل انعقاد الاجتماع بسبعة أيام على الأقل، هذا ويتم الإعلان من خلال صحيفتين محليتين بالإضافة إلى نشر الإعلان على الموقع الإلكتروني للشركة وكذلك على صفحة الشركة في الموقع الإلكتروني لدى شركة بورصة الكويت.

هذا وتقوم الشركة بإتاحة وتوفير كافة البيانات والمعلومات المرتبطة ببنود جدول الأعمال، وذلك قبل وقت كاف من انعقاد اجتماع الجمعية العامة للمساهمين، مما يتيح الفرصة لكافة مساهمي الشركة بالاطلاع على تلك البيانات والمعلومات وبالتالي المشاركة الفعالة في تلك الاجتماعات، كما يقوم كل من رئيس مجلس الإدارة أو مراقب حسابات الشركة بالإجابة على كافة أسئلة واستفسارات المساهمين سواء تلك الخاصة بالمركز المالي للشركة ونتائج أعمالها، أو المتعلقة بالنشاط التشغيلي للشركة وخططها المستقبلية

كما تقوم الشركة بإتاحة الفرصة لكافة المساهمين بالتصويت على قرارات الجمعية العامة سواء بصفة شخصية أو بالإنابة، هذا بالإضافة إلى القيام بالتصويت لانتخاب أعضاء مجلس الإدارة، حيث لا يتم فرض أية رسوم على مساهمي الشركة مقابل حضور اجتماعات الجمعية العامة أو منح ميزة تفضيلية لأي فئة مقابل الفئات الأخرى من المساهمين.

القاعدة التاسعة: إدراك دور أصحاب المصالح

1. النظم والسياسات التي تكفل الحماية والاعتراف بحقوق أصحاب المصالح

قامت شركة بيت الأوراق المالية بوضع عدة نظم وسياسات تكفل حماية حقوق أصحاب المصالح، حيث أن أحد المرتكزات الأساسية في نجاح الشركة بتحقيق أهدافها هو نتيجة للجهود المشتركة للعديد من الأطراف بما في ذلك العملاء والموردين والموظفين والمستثمرين والأطراف الأخرى التي لديها علاقات أعمال مع الشركة.

هذا وقد تم إعداد تلك النظم والسياسات للعمل على تحقيق الأهداف التالية:

- المعاملة على أساس عادل ومنصف.
- الحصول على تعويض في حال وجود أي انتهاكات لحقوقهم التي تقرها الأنظمة وتحميها العقود المبرمة معهم.
- التمتع بنفس الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها مجلس الإدارة والأطراف ذات العلاقة في التعامل مع الشركة، وذلك يشمل أيضا التزام الشركة بسياسة المشتريات من ضمن السياسات والممارسات الأخرى.
- التزام الشركة بسياسة خصوصية وسرية البيانات.
- الحصول على ما يلي مدرجا في كل عقد بين الأطراف أصحاب المصالح والشركة:
  - الإجراءات والآليات الواجب اتباعها في حال مخالفة أي طرف لالتزاماته
  - إجراءات دفع تعويضات في حالة وقوع مخالفات
- الحصول على معلومات الشركة ذات الصلة التي تكون ضرورية للأطراف أصحاب المصالح.
- الإفصاحات الصريحة والواضحة عن المعلومات ذات الصلة.
- إخطارهم بشأن برنامج الإبلاغ عن المخالفات لدى الشركة وينبغي أن تقدم لهم الحماية الكافية وفقا لمتطلبات سياسة الإبلاغ عن المخالفات.
- تزويدهم بآلية مناسبة (من خلال برنامج الإبلاغ عن المخالفات) في حال رغبتهم إخطار مجلس الإدارة بأي ممارسات غير صحيحة تقوم بها الشركة.

2. تشجيع أصحاب المصالح على المشاركة في متابعة أنشطة الشركة المختلفة

تقوم إدارة الشركة بتشجيع أصحاب المصالح على المشاركة في متابعة أنشطة الشركة المختلفة وذلك من خلال اتباع نهج يعتمد على الشفافية والتعامل على أساس عادل مع كافة أصحاب المصالح، كما تعمل إدارة الشركة على خلق ثقافة لدى الموظفين لربط أدائهم وتطورهم الوظيفي بتحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة، مما يؤدي إلى تشجيع الموظفين على المشاركة الفعالة والمستمرة في متابعة أنشطة الشركة المختلفة.

القاعدة العاشرة: تعزيز وتحسين الأداء

1. تطبيق متطلبات حصول كل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على برامج تدريبية

تولي شركة بيت الأوراق المالية عمليات التدريب والتأهيل المستمر لكل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية عناية خاصة، حيث تؤمن إدارة الشركة بأن عمليات التدريب المستمر تساهم في تحقيق أهداف الشركة، وذلك من خلال ممارسة كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للمهام المناطة بهم على الوجه الأكمل، حيث تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت باعتماد البرامج التدريبية وورش العمل السنوية وذلك بالتعاون مع إدارة الموارد البشرية بالشركة، حيث يراعى من خلال تلك الدورات الحاجات التدريبية للمرشح سواء أكان عضو مجلس إدارة أو أحد أعضاء الإدارة التنفيذية للشركة.

2. تقييم أداء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

قامت الشركة بوضع مؤشرات أداء أساسية (KPIs) وذلك لقياس أداء مجلس الإدارة ككل ومساهمة كل عضو من أعضاءه، هذا بالإضافة إلى وضع مؤشرات أداء لكافة لجان المجلس ولأعضاء الإدارة التنفيذية أيضاً، حيث قامت الشركة بعمليات تقييم الأداء وذلك في ضوء مؤشرات الأداء والأهداف الموضوعة، وذلك بهدف تحديد أية انحرافات والقيام بعلاجها بما يضمن الأداء المتميز لكل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وبالتالي تحقيق أهداف الشركة.

3. جهود مجلس الإدارة بخلق القيم المؤسسية

يحرص مجلس إدارة شركة بيت الأوراق المالية على خلق القيم المؤسسية داخل الشركة، وذلك من خلال وضع الآليات والإجراءات التي تعمل على تحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة، وتحسين معدلات الأداء، كما تعمل إدارة الشركة بشكل مستمر على التطوير المستمر لنظم التقارير المتكاملة داخل الشركة كي تصبح أكثر شمولية، مما يساعد كل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على اتخاذ القرارات بشكل منهجي وسليم.

القاعدة الحادية عشر: التركيز على أهمية المسؤولية الاجتماعية

تم وضع سياسة المسئولية الاجتماعية للشركة لضمان مساهمة الشركة في المجتمع والمنطقة المتواجدة بها. إن التزام الشركة بالمسئولية يعتبر المفتاح لنجاح أي مؤسسة. نهدف إلى العمل بموجب نموذج أعمال مستدام ينتج القيمة من خلال بناء علاقات متعمقة وواسعة النطاق وطويلة الأجل مع عملاءنا وغيرهم من أفراد المجتمع الذي نعمل فيه. تتجسد المسئولية الاجتماعية للشركة في القيم التي تتبناها الشركة وتشكل الأساس لكيفية إنجاز العمل حيث يتم تطوير المنتجات وتقديم الخدمات طبقاً لأهدافنا والتزاماتنا.

هذا وقد قامت إدارة الشركة بعدة مبادرات وذلك لإبراز جهود الشركة المبذولة في مجال العمل الاجتماعي، حيث يعد من أبرز تلك المبادرات حرص إدارة الشركة على استقطاب العمالة الوطنية، والحرص على توفير التدريب المناسب وذلك لتهيئة العمالة الوطنية للقيام بالدور المنشود في بناء ونهضة دولة الكويت.

إبراهيم يوسف الغانم
رئيس مجلس الإدارة

التاريخ : 2018/03/20م

000001

تقرير هيئة الرقابة الشرعية
للفترة من 2017/01/01 إلى 2017/12/31

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ، وعلى آله وصحبه أجمعين.

إلى مساهمي: شركة بيت الأوراق المالية.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وفقاً للعقد الموقع بيننا فإننا في هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للشركة نقدم التقرير التالي:

إننا في هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للشركة قد راقبنا ودققنا العقود المتعلقة بالمعاملات والأنشطة التي طرحتها الشركة خلال الفترة من 2017/01/01 إلى 2017/12/31 ولقد قمنا بالمراقبة والمراجعة الواجبة لإبداء الرأي عما إذا كانت الشركة قد التزمت بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وكذلك بالفتاوى والقرارات والمبادئ والإرشادات المحددة التي تم إصدارها من قبلنا، أما مسؤوليتنا تنحصر في إبداء رأي مستقل في مدى التزام الشركة بذلك بناء على تدقيقنا.

لقد قمنا بالمراقبة بالكيفية المناسبة والمراجعة التي اشتملت على فحص العقود والإجراءات المتبعة في الشركة على أساس اختبار كل نوع من أنواع العمليات، كما حصلنا على جميع المعلومات والتفسيرات الضرورية لإصدار الرأي في مدى تماشي أعمال الشركة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

في رأينا أن العقود والوثائق والعمليات التي أبرمتها الشركة خلال الفترة من 2017/01/01 إلى 2017/12/31 ، والتي اطلعنا عليها، قد تمت وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ونحيطكم علماً بأن الشركة لا تقوم بإخراج الزكاة نيابة عن المساهمين.

هذا ونسأل الله العلي القدير أن يوفق القائمين على الشركة لخدمة ديننا الحنيف ووطننا العزيز وأن يُحقق للجميع الرشاد والسداد، والله ولي التوفيق.

هيئة الرقابة الشرعية

د/ جراح نايف الفضلي	أ/ سالم مفيد عيد	أ /عبدالله سيف السيف
رئيس الهيئة	عضو الهيئة	عضو الهيئة

بيت الأوراق المالية
THE SECURITIES HOUSE

البيانات المالية المجمعة
وتقرير مراقب الحسابات المستقل

31 ديسمبر 2017

التقرير السنوي 2017

بيت الأوراق المالية ش.م.ك.ع. وشركاتها التابعة، الكويت

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى حضرات السادة مساهمي شركة بيت الأوراق المالية ش. م. ك. ع.، المحترمين - دولة الكويت

تقرير عن تدقيق البيانات المالية المجمعة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة لشركة بيت الأوراق المالية ش.م.ك.ع. ("الشركة الأم") وشركاتها التابعة (يشار إليهم مجتمعين بـ "المجموعة") والتي تتضمن بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2017، وبيانات الدخل، والدخل الشامل، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وكذلك إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

برأينا أن البيانات المالية المجمعة المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي المجمع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2017 وعن أدائها المالي المجمع وتدفقاتها النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسئولياتنا طبقاً لتلك المعايير موضحة بشكل أكثر تفصيلاً في فقرة "مسئوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة" والواردة ضمن تقريرنا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقًا لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين (قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين)، كما التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين. باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملاءمة لتوفر أساساً لرأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية، في تقديرنا المهني، هي تلك الأمور التي كان لها أهمية قصوى في تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة للسنة الحالية.

وتم عرض هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة ككل وإبداء رأينا حولها بدون إبداء رأي منفصل حول هذه الأمور. فيما يلي تفاصيل كيفية معالجتنا لكل أمر من هذه الأمور في إطار تدقيقنا له:

مؤشر وجود انخفاض في قيمة الاستثمارات في شركات زميلة:

يُعد الاستثمار في الشركات الزميلة هو الأصل الأكثر أهمية بالنسبة للمجموعة. ووفقًا للمعايير الدولية للتقارير المالية، فإنه يتعين على المجموعة تحديد ما إذا كان من الضروري تسجيل أي خسارة ناتجة عن انخفاض قيمة استثمارات المجموعة في شركاتها الزميلة في تاريخ كل تقرير استناداً إلى وجود أي دليل موضوعي على وجود انخفاض في قيمة الاستثمارات في الشركة الزميلة. يعتبر هذا التقدير إلى جانب مبلغ خسارة الانخفاض في القيمة، إن وجد واختباره لهذا الغرض، من الأمور الجوهرية لتدقيقنا نظرًا لأن هذه الأمور تتطلب اتخاذ أحكامًا هامة من جانب الإدارة. لذلك قمنا بتحديد تقييم الانخفاض في قيمة الشركات الزميلة – إن وجد - كأحد أمور التدقيق الرئيسية. إن سياسة المجموعة المتعلقة بتحديد الانخفاض في قيمة الشركات الزميلة مفصح عنها في إيضاح 2.8 من البيانات المالية المجمعة.

كجزء من إجراءات تدقيقنا، فقد قمنا بتقييم الدليل الموضوعي الذي استندت إليه الإدارة في تحديد ما إذا كانت الاستثمارات في الشركات الزميلة قد انخفضت قيمتها، بالإضافة إلى المدخلات الرئيسية التي تمثل الأساس لهذا التقييم. لهذا الغرض، قمنا بتقييم ما إذا كان لأي حدث خسارة أو أكثر أي أثر في التدفقات النقدية المقدرة للشركة الزميلة يمكن تقديرها بشكل موثوق به، وما إذا كان هناك أي بيانات ملحوظة بشأن أحداث الخسارة.

معلومات أخرى

إن الإدارة هي المسؤولة عن هذه المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017، بخلاف البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقب الحسابات حولها. لقد حصلنا على تقرير مجلس إدارة الشركة الأم قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات، ونتوقع الحصول على الأقسام المتبقية من التقرير السنوي المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 بعد تاريخ تقرير مراقب الحسابات.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى حضرات السادة مساهمي شركة بيت الأوراق المالية ش.م.ك.ع. المحترمين (تتمة)-دولة الكويت

معلومات أخرى (تتمة)

إن رأينا حول البيانات المالية المجمعة لا يغطي المعلومات الأخرى، ولا ولن نعبر بأي شكل عن تأكيد أو استنتاج بشأنها.

فيما يتعلق بأعمال تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وتحديد ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة بصورة جوهرية مع البيانات المالية المجمعة أو المعلومات التي حصلنا عليها أثناء التدقيق أو وجود أي أخطاء مادية بشأنها.

وإذا توصلنا، استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها بشأن المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات، إلى وجود أخطاء مادية في هذه المعلومات الأخرى، فإنه يتعين علينا تقديم تقرير بتلك الأحداث. ليس لدينا ما يستوجب التقرير عنه في هذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن البيانات المالية المجمعة

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية المجمعة بشكل عادل وفقًا للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت وكذلك عن وضع نظم الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية مجمعة خالية من أية أخطاء مادية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية المجمعة، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة المجموعة على متابعة أعمالها وفقًا لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي، متى كان ذلك مناسبًا، ما لم تعتزم الإدارة تصفية المجموعة أو وقف أعمالها أو في حالة عدم توفر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

تتمثل مسؤولية المكلفين بالحوكمة في الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية المجمعة ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد، إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائمًا باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع أن تؤثر بشكل فردي أو مجمّع على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية المجمعة.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس أحكامًا مهنية ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق. كما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تتناول تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساسًا لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الغش تفوق تلك الناتجة عن الخطأ؛ حيث أن الغش قد يشمل التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- تفهم نظم الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية أدوات الرقابة الداخلية لدى المجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.
- استنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي وتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكًا جوهريًا حول قدرة المجموعة على مزاولة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية، وذلك بناءً على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها. وفي حال استنتاجنا وجود عدم تأكد مادي، يتوجب علينا أن نلفت الانتباه في تقرير مراقب الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية المجمعة، أو في حال كانت هذه الإفصاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف المجموعة عن مزاولة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى حضرات السادة مساهمي شركة بيت الأوراق المالية ش.م.ك.ع. المحترمين (تتمة)-دولة الكويت

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

- تقييم العرض الشامل وهيكل ومحتويات البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية المجمعة تعبر عن المعاملات والأحداث ذات الصلة بطريقة تحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة حول المعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية المجمعة. نحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف والقيام بأعمال التدقيق للمجموعة ونتحمل المسؤولية كاملةً عن رأينا.

نتواصل مع المكلفين بالحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لعملية التدقيق وتوقيتها ونتائجها الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أدوات الرقابة الداخلية قد نحددها خلال عملية التدقيق.

كما نزود أيضًا المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية المتعلقة بالاستقلالية، وإبلاغهم أيضًا بشأن جميع العلاقات وغيرها من الأمور التي من المحتمل بصورة معقولة أن تؤثر على استقلاليتنا والتدابير ذات الصلة، متى كان ذلك مناسباً.

ومن بين الأمور التي يتم إبلاغ المكلفين بالحوكمة بها، فإننا نحدد تلك الأمور التي كان لها الأهمية خلال تدقيق البيانات المالية المجمعة للفترة الحالية، ولذلك فهي تعتبر من أمور التدقيق الرئيسية. نقوم بالإفصاح عن هذه الأمور في تقريرنا ما لم تمنع القوانين أو اللوائح الإفصاح العلني عنها أو عندما نتوصل، في حالات نادرة للغاية، إلى أنه لا يجب الإفصاح عن أمرٍ ما في تقريرنا، نظرًا لأنه من المتوقع أن يترتب على الإفصاح عنه عواقب سلبية قد تفوق المنفعة العامة المتحققة منه.

تقرير عن المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

برأينا كذلك، أن الشركة الأم تمسك حسابات منتظمة، وأن البيانات المالية المجمعة والبيانات الواردة بتقرير مجلس إدارة الشركة الأم فيما يتعلق بهذه البيانات المالية المجمعة متفقة مع ما ورد في دفاتر الشركة. وأننا قد حصلنا على المعلومات التي رأيناها ضرورية لأداء مهمتنا، وأن البيانات المالية المجمعة تتضمن كل ما نص قانون الشركات رقم ١ لسنة 2016 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما اللاحقة، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم، وتعديلاتهما اللاحقة، على وجوب إثباته فيها، وأن الجرد قد أجري وفقاً للأصول المرعية وأنه في حدود المعلومات التي توفرت لدينا لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم ١ لسنة 2016 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما اللاحقة، أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم، وتعديلاتهما اللاحقة، على وجه يؤثر مادياً في نشاط الشركة الأم أو مركزها المالي المجمع.

نبين أيضا أنه خلال تدقيقنا، لم يرد إلى علمنا ما يشير إلى وجود أي مخالفات مادية لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968، وتعديلاته اللاحقة، في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية واللوائح المتعلقة به أو لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010، بشأن هيئة أسواق المال واللوائح المتعلقة به خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017، على وجه يؤثر مادياً في نشاط الشركة أو مركزها المالي المجمع.

بدر عبدالله الوزان
سجل مراقبي الحسابات رقم 62 فئة أ
ديلويت وتوش - الوزان وشركاه

الكويت في 18 مارس 2018

بيان الدخل المجمع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

	إيضاح	2017	2016
		دينار كويتي	
الإيرادات			
من أنشطة الاستثمار			
(خسائر) / أرباح محققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل		**(27,659)**	9,596
خسائر محققة من بيع موجودات مالية متاحة للبيع		**(26,944)**	(1,069)
إيرادات توزيعات وعوائد مرابحات مدينة		**119,763**	172,142
أرباح محققة من بيع استثمار في شركات زميلة	8 (ب)	-	955,289
أرباح غير محققة من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	6	**413,563**	40,609
خسارة انخفاض في قيمة موجودات مالية متاحة للبيع	7	-	(108,464)
إيرادات أتعاب إدارة	15	**27,289**	51,313
إيرادات / (خسائر) أخرى		**72,533**	(125,389)
إجمالي الإيرادات		**578,545**	994,027
المصروفات			
تكاليف موظفين		**649,093**	674,850
مصروفات عمومية وإدارية		**301,564**	359,998
استهلاك		**47,158**	-
مجموع المصروفات		**997,815**	1,034,848
الخسارة قبل الحصة في النتائج والشهرة والضرائب		**(419,270)**	(40,821)
حصة في نتائج شركات زميلة	8	**137,394**	287,901
تحقق شهرة سلبية لاستثمارات في شركة زميلة	8 (أ)	**304,585**	538,545
حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي		**-**	(5,692)
ضريبة دعم العمالة الوطنية		**(1,081)**	(16,891)
الزكاة		**(49)**	(6,520)
ربح السنة		**21,579**	756,522
العائد لـ:			
مساهمي الشركة الأم		**22,126**	757,624
حصص غير مسيطرة		**(547)**	(1,102)
ربح السنة		**21,579**	756,522
ربحية السهم الأساسية والمخففة العائدة لمساهمي الشركة الأم	4	**00. فلس**	1.5 فلس

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة

بيان الدخل الشامل المجمع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

	إيضاح	دينار كويتي 2017	دينار كويتي 2016
ربح السنة		**21,579**	756,522
الدخل الشامل الآخر / (الخسائر الشاملة الأخرى):			
الدخل الشامل الآخر / (الخسائر الشاملة الأخرى) التي سيتم إعادة تصنيفها إلى بيان الدخل المجمع في فترات لاحقة:			
تعديل ترجمة عملات أجنبية		**2,723,292**	(6,127,305)
حصة في الدخل الشامل الآخر لشركات زميلة	8	**107,913**	207,452
معاد تصنيفه إلى بيان الدخل نتيجة بيع استثمار في شركات زميلة	8 (ب)	**-**	299,457
الدخل الشامل الآخر / (الخسائر الشاملة الأخرى) للسنة		**2,831,205**	(5,620,396)
إجمالي الدخل الشامل الآخر / (الخسائر الشاملة الأخرى) للسنة		**2,852,784**	(4,863,874)
العائد لـ:			
مساهمي الشركة الأم		**2,853,331**	(4,862,772)
حصص غير مسيطرة		**(547)**	(1,102)
		2,852,784	(4,863,874)

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة

بيان المركز المالي المجمع

كما في 31 ديسمبر 2017

	إيضاح	2017	2016
		دينار كويتي	
الموجودات			
أرصدة لدى البنوك ونقد	5	**1,846,705**	1,794,237
استثمارات مرابحة قصيرة الأجل	5	**550,000**	2,926,358
حسابات مدينة ومدفوعات مقدماً		**158,234**	373,968
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	6	**2,626,596**	2,475,298
موجودات مالية متاحة للبيع	7	**2,042,985**	409,274
استثمار في شركات زميلة	8	**41,076,933**	37,781,187
ممتلكات ومعدات		**168,000**	215,158
مجموع الموجودات		**48,469,453**	45,975,480
حقوق الملكية			
رأس المال	9	**48,000,000**	48,000,000
احتياطي قانوني	9	**80,999**	78,673
احتياطي ترجمة عملات أجنبية		**(2,513,684)**	(5,236,976)
التغيرات المتراكمة في حقوق ملكية شركات زميلة		**(158,889)**	(266,802)
أرباح مرحلة		**698,751**	678,951
حقوق الملكية العائدة لمساهمي الشركة الأم		**46,107,177**	43,253,846
حصص غير مسيطرة		**10,674**	11,345
مجموع حقوق الملكية		**46,117,851**	43,265,191
المطلوبات			
حسابات دائنة ومستحقات		**2,152,495**	2,641,193
مكافأة نهاية الخدمة للموظفين		**199,107**	69,096
إجمالي المطلوبات		**2,351,602**	2,710,289
إجمالي حقوق الملكية والمطلوبات		**48,469,453**	45,975,480

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة

إبراهيم يوسف الغانم
رئيس مجلس الإدارة

فهد فيصل بودي
نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

بيان التدفقات النقدية المجمع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

	إيضاح	2017	2016
		دينار كويتي	
الأنشطة التشغيلية			
ربح السنة		**21,579**	756,522
تعديلات لـ:			
خسائر / (أرباح) محققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل		**27,659**	(9,596)
خسائر محققة من بيع موجودات مالية متاحة للبيع		**26,944**	1,069
إيرادات توزيعات وعوائد مرابحات مدينة		**(119,763)**	(172,142)
أرباح محققة من بيع استثمار في شركات زميلة	8 (ب)	**-**	(955,289)
حصة في نتائج شركات زميلة	8	**(137,394)**	(287,901)
أرباح غير محققة من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	6	**(413,563)**	(40,609)
خسارة انخفاض قيمة موجودات مالية متاحة للبيع	7	**-**	108,464
شهرة سلبية لشركات زميلة	8 (أ)	**(304,585)**	(538,545)
استهلاك		**47,158**	-
مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين		**132,933**	43,248
		(719,032)	(1,094,779)
التغيرات في موجودات ومطلوبات التشغيل:			
حسابات مدينة ومدفوعات مقدمًا		**(34,767)**	1,805,867
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل		**234,606**	(554,755)
حسابات دائنة ومستحقات		**(238,197)**	91,007
النقد (المستخدم في) / الناتج من العمليات		**(757,390)**	247,340
المدفوع لمكافأة نهاية الخدمة للموظفين		**(2,922)**	-
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) / الناتجة من الأنشطة التشغيلية		**(760,312)**	247,340
الأنشطة الاستثمارية			
استثمار في مرابحات مدينة		**-**	(1,614,020)
تحصيل مرابحات مدينة		**-**	1,614,020
شراء موجودات مالية متاحة للبيع		**(2,134,745)**	(30,190)
متحصلات من بيع موجودات مالية متاحة للبيع		**474,090**	2,409,107
شراء استثمار في شركة زميلة	8 (أ)	**(22,562)**	(389,038)
شراء حصص في شركات تابعة		**-**	(35,000)
إيرادات توزيعات وعوائد مرابحات مدينة مستلمة		**119,763**	172,142
توزيعات مستلمة من شركة زميلة	8	**-**	415,000
شراء ممتلكات ومعدات		**-**	(215,158)
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) / الناتجة من الأنشطة الاستثمارية		**(1,563,454)**	2,326,863
الأنشطة التمويلية			
سداد تخفيض رأس المال	9	**-**	(4,254,250)
حصة الحقوق غير المسيطرة في تخفيض رأس المال لشركة تابعة	3	**-**	(125,000)
صافي الحركة على الحقوق غير المسيطرة		**(124)**	5,515
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية		**(124)**	(4,373,735)
النقص في النقد والنقد المعادل		**(2,323,890)**	(1,799,532)
النقد والنقد المعادل في 1 يناير		**4,720,595**	6,520,127
النقد والنقد المعادل في 31 ديسمبر	5	**2,396,705**	4,720,595

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

	دينار كويتي								
	حقوق الملكية العائدة لمساهمي الشركة الأم								
	رأس المال	احتياطي قانوني	احتياطي ترجمة عملات أجنبية	أسهم خزينة	التغيرات المتراكمة في حقوق ملكية شركات زميلة	أرباح مرحلة	المجموع الفرعي	حقوق غير مسيطرة	مجموع حقوق الملكية
كما في 1 يناير 2017	48,000,000	78,673	(5,236,976)	-	(266,802)	678,951	43,253,846	11,345	43,265,191
ربح السنة	-	-	-	-	-	22,126	22,126	(547)	21,579
الدخل الشامل الآخر	-	-	2,723,292	-	107,913	-	2,831,205	-	2,831,205
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	2,723,292	-	107,913	22,126	2,853,331	(547)	2,852,784
المحول للاحتياطيات	-	2,326	-	-	-	(2,326)	-	-	-
صافي الحركة على حقوق غير مسيطرة	-	-	-	-	-	-	-	(124)	(124)
حصة الحقوق غير المسيطرة في تخفيض رأس المال لشركة تابعة	-	-	-	-	-	-	-	-	-
كما في 31 ديسمبر 2017	**48,000,000**	**80,999**	**(2,513,684)**	**-**	**(158,889)**	**698,751**	**46,107,177**	**10,674**	**46,117,851**
كما في 1 يناير 2016	68,000,000	-	627,158	(11,982,322)	(510,540)	(8,104,229)	52,370,868	189,450	52,560,318
ربح السنة	-	-	-	-	-	757,624	757,624	(1,102)	756,522
(الخسائر الشاملة الأخرى) / الدخل الشامل الآخر	-	-	(5,864,134)	-	243,738	-	(5,620,396)	-	(5,620,396)
إجمالي (الخسائر الشاملة) / الدخل الشامل للسنة	-	-	(5,864,134)	-	243,738	757,624	(4,862,772)	(1,102)	(4,863,874)
إلغاء أسهم خزينة	(2,550,000)	-	-	11,982,322	-	(5,091,521)	-	-	-
شطب خسائر متراكمة	(13,195,750)	-	-	-	-	13,195,750	-	-	-
تخفيض رأس المال	(4,254,250)	-	-	-	-	-	(4,254,250)	-	(4,254,250)
المحول للاحتياطيات	-	78,673	-	-	-	(78,673)	-	-	-
حصة الحقوق غير المسيطرة في تخفيض رأس المال لشركة تابعة	-	-	-	-	-	-	-	(125,000)	(125,000)
شراء حصص في شركات تابعة من الحقوق غير المسيطرة وتغيرات أخرى	-	-	-	-	-	-	-	(52,003)	(52,003)
كما في 31 ديسمبر 2016	48,000,000	78,673	(5,236,976)	-	(266,802)	678,951	43,253,846	11,345	43,265,191

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

1. التأسيس والأنشطة

تم التصريح بإصدار البيانات المالية المجمعة لبيت الأوراق المالية ش.م.ك.ع. ("الشركة الأم") وشركاتها التابعة (يشار إليهم مجتمعين بـ "المجموعة") للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 وفقاً لقرار أعضاء مجلس الإدارة بتاريخ 18 مارس 2018. إن مساهمي الشركة الأم لهم صلاحية تعديل هذه البيانات المالية المجمعة في الجمعية العمومية السنوية.

إن الشركة الأم هي شركة مساهمة كويتية عامة تم تأسيسها وتسجيلها بالكويت في 28 مارس 1982 وتعمل في مجال التداول والوساطة في الأوراق المالية لحسابها أو لحساب الغير، وعرض وبيع الأوراق المالية المصدرة من قبل الغير، والقيام بمهام أمين ومراقب الاستثمار، وتقديم خدمات الاستشارات والدراسات والبحوث المالية، وتأسيس وإنشاء شركات وصناديق الاستثمار المالي والعقاري والصناعي ومتعددة الأغراض، وإدارة الأموال لصالح الغير، والاستثمار في القطاعات العقارية والاقتصادية الأخرى، وأنشطة التمويل والوساطة في عمليات الاقتراض والتجارة الدولية. تمارس الشركة الأم كافة أنشطتها وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية وتخضع لإشراف بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال باعتبارها شركة استثمار.

إن المقر الرئيسي لأعمال الشركة الأم وعنوانها المسجل هو الطابق 18، برج الداو، شارع خالد بن الوليد، الشرق، ص.ب. 26972 الصفاة 13130، الكويت

2. أساس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة

2.1 أساس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت وذلك على المؤسسات المالية التي تخضع لرقابة بنك الكويت المركزي. وتتطلب هذه التعليمات تطبيق كافة المعايير الدولية للتقارير المالية باستثناء متطلبات «معيار المحاسبة الدولي ٣٩: الأدوات المالية: التحقق والقياس» حول المخصص المجمع والتي تحل محلها تعليمات بنك الكويت المركزي حول تكوين حد أدنى للمخصص العام، كما هو موضح بالسياسات المحاسبية المتعلقة بانخفاض قيمة الموجودات المالية وعدم إمكانية تحصيلها.

أُعدت البيانات المالية المجمعة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء قياس الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو الموجودات المالية المتاحة للبيع وفقاً للقيمة العادلة.

تم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي وهو العملة الرئيسية للشركة الأم.

2.2 معايير محاسبية جديدة ومعدلة

تم إصدار المعايير الدولية للتقارير المالية التالية ولكنها لم تسر بعد ولم يتم تطبيقها بشكل مبكر من قبل المجموعة. تعتزم المجموعة تطبيق هذه المعايير عندما تصبح سارية المفعول.

المعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية:

يحل المعيار الدولي للتقارير المالية 9 "الأدوات المالية" محل معيار المحاسبة الدولي 39 الأدوات المالية: التحقق والقياس، ويسري مفعوله على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018. يؤثر المعيار الدولي للتقارير المالية 9 في تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية وانخفاض قيمة الموجودات المالية ومحاسبة التحوط.

إن الأثر الأولي في المجموعة يتعلق بتكوين مخصص للخسائر الائتمانية المستقبلية مقابل موجوداتها المالية وكذلك بمتطلبات بعض الإفصاحات الإضافية.

ستطبق المجموعة المعيار الدولي للتقارير المالية 9 اعتبارًا من 1 يناير 2018 بأثر رجعي وتسجل اعتبارًا من ذلك التاريخ أي فرق بين القيمة الدفترية السابقة والقيمة الدفترية كما في 1 يناير 2018 في الأرباح المرحلة الافتتاحية. ولن تعدل المجموعة الفترات السابقة.

بناءً على المعلومات المتاحة حاليًا، لا تتوقع المجموعة أن ينتج عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 أثر جوهري في المجموعة. يخضع هذا المعيار لتغييرات نظرًا لأن المجموعة بصدد تحليل أثره وستفصح عن الأثر الفعلي في البيانات المالية السنوية المجمعة كما في 31 ديسمبر 2018 والتي تتضمن آثار تطبيقه اعتبارًا من تاريخ السريان.

المعيار الدولي للتقارير المالية 15: "إيرادات ناتجة من عقود مبرمة مع عملاء"

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في مايو 2014 المعيار الدولي للتقارير المالية رقم"15" "إيرادات ناتجة من عقود مبرمة مع عملاء" ويسري مفعوله على الفترات التي تبدأ في 1 يناير 2018 مع السماح بالتطبيق المبكر. يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية 15 مبادئ الاعتراف بالإيرادات الناتجة من العقود المبرمة مع العملاء ويضع نموذج مكون من خمس خطوات لذلك. وفقًا للمعيار الدولي للتقارير المالية 15 سيتم الاعتراف بالإيرادات كبضائع وسيتم تحويل الخدمات في حدود مقدار حق ناقل الملكية في البضاعة والخدمات وذلك عند نقل ملكيتها. كما يحدد المعيار مجموعة شاملة من متطلبات الافصاح فيما يتعلق بطبيعة وحجم وتوقيت الايرادات وعدم التأكد من الايرادات والتدفقات النقدية المقابلة مع العملاء.

ستطبق المجموعة المعيار الدولي للتقارير المالية 15 اعتبارًا من 1 يناير 2018 كما ستطبق نهج الأثر التراكمي من خلال تعديل الأرباح المرحلة بأثر رجعي في 1 يناير 2018، ولن تعدل المجموعة الفترات السابقة.

بناءً على المعلومات المتاحة حاليًا، لا تتوقع المجموعة أن ينتج عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 15 أثر جوهري في المجموعة. يخضع هذا المعيار لتغييرات نظرًا لأن المجموعة بصدد تحليل أثره وستفصح عن الأثر الفعلي في البيانات المالية السنوية المجمعة كما في 31 ديسمبر 2018 والتي تتضمن آثار تطبيقه اعتبارًا من تاريخ السريان.

المعيار الدولي للتقارير المالية 16: عقود الإيجار

يسري المعيار الدولي للتقارير المالية رقم "16"على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019. ويسمح بالتطبيق المبكر لهذا المعيار، شريطة تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم "15"في نفس تاريخ التطبيق.

إن المعيار الدولي للتقارير المالية 16 لا يغير من طريقة المحاسبة عن عقود الإيجار بالنسبة للمؤجر بشكل جوهري. كما يطالب المستأجر بتسجيل معظم عقود الإيجار في بيان المركز المالي المجمع كمطلوبات عقود إيجار بالإضافة إلى الموجودات الخاضعة لحق الاستخدام. كما يجب على المستأجر تطبيق نموذج موحد لكافة عقود الإيجار المحققة ويحق له اختيار عدم تسجيل عقود الإيجار "قصيرة الأجل" وعقود تأجير الموجودات "منخفضة القيمة". بشكل عام، فإن طريقة الاعتراف بأرباح أو خسائر عقود الإيجار المسجلة تماثل الطريقة الحالية للمحاسبة عن عقود الإيجار التمويلي بحيث يتم تحقق الفوائد ومصروفات الاستهلاك في بند مستقل ضمن بيان الدخل الشامل المجمع.

يجب على المستأجر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 16 باستخدام التطبيق الكامل بأثر رجعي أو التطبيق المعدل بأثر رجعي. ولا تتوقع المجموعة القيام بالتطبيق المبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية "16"وتقوم حالياً بتقييم آثار تطبيقه.

ليس من المتوقع إن يكون للمعايير الجديدة أو التعديلات الأخرى على المعايير الحالية أثر مادي في البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

2.3 دمج الأعمال

دمج الأعمال هي عملية تجميع أعمال منفصلة في كيان واحد نتيجة حصول منشأة واحدة وهو المشتري على السيطرة على واحد أو أكثر من الأعمال الأخرى. يتم استخدام طريقة الاقتناء المحاسبية لاحتساب عمليات دمج الأعمال. يتم قياس مبلغ الشراء المدفوع للاقتناء بالقيمة العادلة للموجودات والأسهم المصدرة والمطلوبات المتكبدة أو تلك التي يتم تحملها في تاريخ العملية. إن المبلغ المحول يتضمن القيمة العادلة لأي موجودات أو مطلوبات ناتجة من ترتيب شراء محتمل. يتم تحميل التكاليف التي تتعلق بعملية الاقتناء كمصاريف عند تكبدها. يتم مبدئياً قياس الموجودات المقتناة المحددة والمطلوبات وكذلك المطلوبات المحتملة التي يتم افتراض تحملها في عملية دمج الأعمال (صافي الموجودات المقتناة في عملية دمج الأعمال) بالقيمة العادلة في تاريخ الاقتناء. يتم إدراج الحصص غير المسيطرة في الشركة التابعة المقتناة بنسبة حصة الحصص غير المسيطرة في صافي موجودات الشركة المقتناة.

عند تنفيذ عملية دمج الأعمال على مراحل، يتم إعادة قياس الحصص المملوكة سابقاً في الشركة المقتناة بالقيمة العادلة في تاريخ الاقتناء ويتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة في بيان الدخل المجمع. يتم تحديد القيمة العادلة لحصص ملكية الشركة المقتناة في تاريخ الاقتناء باستخدام وسائل تقييم مع الأخذ في الاعتبار نتيجة المعاملات الحديثة لموجودات مماثلة في نفس الصناعة ونفس القطاع الجغرافي.

تعترف المجموعة بشكل منفصل بالمطلوبات المحتملة المتكبدة من عملية دمج الأعمال إذا كانت التزاماً قائماً من أحداث وقعت بالماضي ومن الممكن تقدير قيمتها العادلة بشكل موثوق به.

إن التعويض المستلم من البائع في عملية دمج الأعمال نتيجة حدث طارئ أو عدم تأكد متعلق بكل أو جزء من أصل أو التزام مدرج في تاريخ الاقتناء بقيمته العادلة وقت الاقتناء يتم إدراجه كأصل تعويض في تاريخ الاقتناء بقيمته العادلة وقت الاقتناء.

تستخدم المجموعة قيم مؤقتة للمحاسبة المبدئية عن عملية دمج الأعمال وتقوم بتسجيل أي تعديل على هذه القيم المؤقتة خلال فترة القياس وهي اثنا عشر شهراً من تاريخ الاقتناء.

2.4 **التجميع**

تقوم المجموعة بتجميع البيانات المالية للشركة لأم والشركات التابعة (المنشآت التي تسيطر عليها) والمنشآت المُسيطَر عليها من قبل شركاتها التابعة.

تسيطر المجموعة على الشركة المستثمر بها فقط في حالة:

- السيطرة على الشركة المستثمر بها (على سبيل المثال: الحقوق القائمة التي تتيح لها قدرتها الحالية على توجيه أنشطة الشركة المستثمر بها)؛
- التعرض للتغير في العوائد أو امتلاك حقوق بها نتيجة مشاركتها في الشركة المستثمر بها؛
- قدرة المجموعة على استخدام سيطرتها على الشركة المستثمر بها للتأثير على مبلغ العائدات.

عندما تكون حصة المجموعة في الشركة المستثمر بها أقل من أغلبية حقوق التصويت أو الحقوق المماثلة في الشركة المستثمر بها، عندها تراعي المجموعة كافة الحقائق والظروف عند تقييم أثر سلطتها على الشركة المستثمر بها، بما في ذلك:

- الترتيبات التعاقدية مع أصحاب حق التصويت الآخرين في الشركة المستثمر بها.
- الحقوق الناشئة من الترتيبات التعاقدية الأخرى.
- حقوق تصويت المجموعة وحقوق التصويت المحتملة

يتم إدراج البيانات المالية للشركات التابعة في البيانات المالية المجمعة على أساس كل بيان على حدة من تاريخ نقل السيطرة إلى المجموعة وحتى تاريخ توقف السيطرة.

يتم إظهار الحصص غير المسيطرة في الشركة المقتناة بنسبة حصة الحصص غير المسيطرة في المبالغ المدرجة لصافي الموجودات المحددة للشركة المقتناة في تاريخ الاقتناء وبحصة الحصص غير المسيطرة من التغيرات في حقوق الملكية من تاريخ الدمج. إن مجموع الدخل الشامل يتم توزيعه على الحصص غير المسيطرة حتى لو نتج رصيد عجز لدى الحصص غير المسيطرة. إن التغيرات في حصص ملكية المجموعة في الشركة التابعة والتي لا ينتج عنها فقد السيطرة يتم المحاسبة عنها كمعاملات حقوق الملكية. يتم تعديل القيم الدفترية للحصص المسيطرة وغير المسيطرة وذلك لتعكس التغيرات في حصتها في الشركة التابعة ويتم إدراج أي فرق بين القيمة التي تم فيها تعديل الحصص غير المسيطرة والقيمة العادلة للمبلغ المدفوع أو المستلم مباشرة في حقوق الملكية وتكون متاحة لمساهمي الشركة الأم. يتم إظهار الحصص غير المسيطرة في بند مستقل في بيان المركز المالي المجمع وبيان الدخل المجمع. يتم تصنيف الحصص غير المسيطرة كمطلوبات مالية إلى الحد الذي يكون فيه هناك التزام يتوجب سداد نقدي أو تسليم موجودات مالية أخرى لتسوية الحصص غير المسيطرة.

يتم إعداد البيانات المالية المجمعة باستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات المتشابهة والأحداث الأخرى التي تتم في نفس الظروف استناداً إلى البيانات المالية للشركات التابعة كما في نفس تاريخ التقرير للشركة الأم. يتم عند التجميع استبعاد الأرصدة والمعاملات والإيرادات والمصاريف والتوزيعات المتبادلة بالكامل بين شركات المجموعة. يتم أيضاً استبعاد الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة من المعاملات المتبادلة بين شركات المجموعة والمدرجة في الموجودات بالكامل. يتم تسجيل الخسائر المتكبدة ما بين شركات المجموعة، والتي تمثل مؤشر على انخفاض القيمة، في البيانات المالية المجمعة.

في حال فقدت الشركة الأم السيطرة على الشركة التابعة، يتم حذف موجودات (بما فيها الشهرة) ومطلوبات الشركة التابعة بقيمها الدفترية في تاريخ فقدان تلك السيطرة وكذلك يتم حذف الحصص غير المسيطرة ذات الصلة. يتم إدراج أي استثمار محتفظ به بالقيمة العادلة في تاريخ فقد السيطرة. يتم تحويل أية فروق ناتجة مع المبالغ التي سبق الاعتراف بها مباشرةً في حقوق الملكية إلى بيان الدخل المجمع.

2.5 الأدوات المالية

التصنيف

تقوم المجموعة في إطار نشاطها الاعتيادي باستخدام الأدوات المالية، والتي تتمثل بشكل رئيسي في الأرصدة لدى البنوك والنقد، واستثمارات المرابحات قصيرة الأجل، والمدينين، والاستثمارات، والدائنين. وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي ٣٩، تصنف المجموعة موجوداتها المالية "بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" أو "قروض ومدينون" أو "متاحة للبيع". يتم تصنيف كافة المطلوبات المالية كـ "غير تلك المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل".

الاعتراف / عدم الاعتراف

يتم الاعتراف بالموجودات أو المطلوبات المالية عندما تصبح المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية لهذه الأدوات. لا يتم الاعتراف بالأصل المالي (كلياً أو جزئياً) عندما ينتهي الحق التعاقدي في استلام التدفقات النقدية الناتجة من الموجودات المالية أو عندما تقوم المجموعة بتحويل كافة مخاطر ومنافع الملكية أو عندما تفقد السيطرة على الموجودات المالية. في حال حافظت المجموعة على سيطرتها، فإنها تستمر في إدراج الأصل المالي طوال مدة سيطرتها.

لا يتم الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما يتم الإعفاء من الالتزام المحدد في العقد أو إلغاؤه أو انتهاء صلاحية استحقاقه. في حالة استبدال التزام مالي من نفس المقرض بالتزام آخر وفقاً لشروط ذات اختلافات جوهرية أو في حالة التعديل الجوهري على شروط الالتزام الحالي يتم التعامل مع هذا الاستبدال أو التعديل كعدم تحقق للالتزام الأصلي وتحقق الالتزام الجديد.

يتم إدراج كافة عمليات الشراء والبيع الاعتيادية للموجودات المالية باستخدام تاريخ التسوية المحاسبية. يتم إدراج التغيرات في القيمة العادلة بين تاريخ المتاجرة وتاريخ التسوية في بيان الدخل المجمع أو في بيان الدخل الشامل المجمع طبقاً للسياسة المحاسبية المطبقة والخاصة بكل أداة مالية. إن عمليات الشراء والبيع الاعتيادية هي عمليات شراء أو بيع موجودات مالية تتطلب تسليم الموجودات خلال فترة زمنية يتم تحديدها عامةً وفقاً للقوانين أو الأعراف المتعامل بها في الأسواق.

القياس

الأدوات المالية

يتم مبدئياً قياس كافة الموجودات أو المطلوبات المالية بالقيمة العادلة. يتم إضافة تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة بعملية الاقتناء أو الإصدار، باستثناء الأدوات المالية المصنفة "بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل".

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

تشتمل الموجودات المالية "بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" على بندين فرعيين هما: موجودات مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة وتلك المصنفة من البداية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. يتم تصنيف الموجودات المالية وفقاً لهذا البند إذا تم اقتناؤها بشكل رئيسي بغرض بيعها على المدى القصير أو إذا تمت إدارتها وتقييم أدائها والمحاسبة عنها داخلياً على أساس القيمة العادلة وفقاً لاستراتيجية إدارة مخاطر أو استثمار موثقة. يتم تصنيف المشتقات المالية كـ "محتفظ بها لغرض المتاجرة" إلا إذا تم اعتبارها أدوات تحوط فعلية.

قروض ومدينون

إن القروض والمدينين ليست من مشتقات الموجودات المالية ولها استحقاقات ثابتة أو محددة وهي غير مسعرة في سوق نشط. ويتم قياسها وإدراجها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي.

الموجودات المالية المتاحة للبيع

إن الاستثمارات المتاحة للبيع ليست من مشتقات الموجودات المالية، وهي غير متضمنة في أي من التصنيفات المشار إليها أعلاه ويتم اقتناؤها بصورة رئيسية للاحتفاظ بها لفترة غير محددة ويمكن بيعها في حال وجود حاجة إلى السيولة أو عند تغير معدلات الفائدة أو أسعار الصرف أو أسعار الأسهم، يتم لاحقاً قياسها وإدراجها بالقيمة العادلة وإدراج أية أرباح أو خسائر ناتجة في بيان الدخل الشامل المجمع. في حالة بيع أو انخفاض قيمة الموجودات "المتاحة للبيع"، يتم تحويل التعديلات على القيم العادلة المتراكمة إلى بيان الدخل المجمع كأرباح أو خسائر.

المطلوبات المالية / حقوق الملكية
يتم لاحقاً قياس وإدراج المطلوبات المالية "غير تلك المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي. تُصنف حصص الملكية كمطلوبات مالية إذا كان هناك التزام تعاقدي بتسليم نقد أو أي أصل مالي آخر.

الضمانات المالية
يتم لاحقاً قياس الضمانات المالية بالقيمة المحققة مبدئياً ناقصاً أي إطفاء متراكم أو وفقاً لأفضل تقدير للقيمة الحالية للمبلغ المطلوب لتسوية أية مطلوبات مالية قد تنشأ عن هذه الضمانات المالية، أيهما أعلى.

الانخفاض في القيمة
تنخفض قيمة الموجودات المالية إذا زادت قيمتها الدفترية عن قيمتها الاستردادية المقدرة. يتم في تاريخ كل بيان مركز مالي مجمع إجراء تقييم لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض قيمة أحد الموجودات المحددة أو مجموعة من الموجودات المتشابهة. في حال وجود مثل هذا الدليل، يتم تخفيض الموجودات لقيمتها الاستردادية. يتم تحديد القيمة الاستردادية للأداة المالية ذات الفائدة على أساس صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية مخصومة وفقاً لمعدلات الفائدة الفعلية الأصلية بينما يتم تحديد القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية بالرجوع إلى أسعار السوق أو باستخدام وسائل تقييم مناسبة. تتحقق أي خسائر من انخفاض القيمة في بيان الدخل المجمع. وبالنسبة للاستثمارات في الأسهم "المتاحة للبيع"، يتم تسجيل رد خسارة انخفاض القيمة كزيادة في احتياطي القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية. يتم شطب الموجودات المالية إذا لم يكن هناك دليل واقعي على إمكانية استردادها.
مخصص عام
وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، يتم احتساب مخصص عام بحد أدنى 1% على كافة التسهيلات الائتمانية النقدية (بعد استبعاد بعض فئات الضمانات) التي لم يتم احتساب مخصصات محددة لها.

تقاص الموجودات والمطلوبات المالية
يتم التقاص بين الموجودات والمطلوبات المالية ويتم تسجيلها على أساس الصافي في بيان المركز المالي المجمع عند وجود حق قانوني ملزم بإجراء التقاص على المبالغ المسجلة وتنوي المجموعة إما السداد على أساس الصافي أو تحقق الموجودات وسداد الالتزام في الوقت ذاته.

2.6 **تحقق الإيرادات**
تتحقق الإيرادات إلى الحد الذي يكون عنده تدفق المنافع الاقتصادية إلى المجموعة أمراً محتملاً ويمكن قياس مبلغ الإيرادات بصورة موثوق فيها بصرف النظر عن موعد السداد. يتم قياس الإيرادات بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو المستحق، مع أخذ شروط السداد المحددة بموجب عقد في الاعتبار واستبعاد الضرائب والرسوم. يجب أيضاً الوفاء بمعايير التحقق المحددة التالية قبل تحقق الإيرادات:

1. تتحقق الأرباح أو الخسائر الناتجة عن بيع استثمارات عند نقل المخاطر والمزايا إلى المشتري.
2. تتحقق إيرادات التوزيعات عند ثبوت الحق في استلام المدفوعات.
3. تتحقق إيرادات أتعاب الإدارة عند تقديم الخدمات

2.7 **قياسات القيمة العادلة**
إن القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه جراء بيع أصل أو دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. يستند قياس القيمة العادلة على افتراض أن معاملة بيع الأصل أو نقل الالتزام تتم إما:

- في السوق الرئيسي للأصل أو الالتزام؛
- في حال غياب السوق الرئيسي، في السوق الأكثر ربحاً للأصل أو الالتزام؛ أو
- يجب أن يكون دخول المجموعة إلى السوق الرئيسي أو الأكثر ربحاً متاحاً.

يتم قياس القيمة العادلة لأصل أو التزام باستخدام الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام، على افتراض أن المشاركين في السوق سيتصرفون بما فيه مصلحتهم الاقتصادية.

تستخدم المجموعة أساليب التقييم الملائمة للظروف والتي يتوفر من أجلها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة، والتي تزيد من استخدام المدخلات الملحوظة ذات الصلة وتقلل من استخدام المدخلات غير الملحوظة.

يتم تصنيف كافة الموجودات والمطلوبات، التي يتم قياس قيمتها العادلة أو الإفصاح عنها في البيانات المالية، ضمن تسلسل القيمة العادلة، كما هو مبين أدناه، استناداً إلى مدخلات المستوى الأقل التي تكون جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل:

المستوى 1- تعتبر المدخلات هي الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المماثلة والتي يكون دخولها متاحاً للمنشأة كما في تاريخ القياس؛؛

المستوى 2- تعتبر المدخلات، بخلاف الأسعار المعلنة والمتضمنة في المستوى ١، ملحوظة للأصل أو الالتزام إما بشكل مباشر أو غير مباشر؛ و

المستوى 3- تعتبر المدخلات غير ملحوظة للأصل أو الالتزام.

بالنسبة للأدوات المالية المتداولة في أسواق مالية منظمة، يتم تحديد قيمتها العادلة بالرجوع إلى أسعار السوق المعلنة. يتم استخدام أسعار أوامر الشراء للموجودات وأسعار العروض للمطلوبات. يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات في صناديق مشتركة ووحدات استثمارية وأدوات استثمارية مماثلة بناء على آخر قيمة صافية معلنة لتلك الموجودات.

تقدر القيمة العادلة للأدوات المالية غير المسعرة بالرجوع إلى القيمة السوقية للاستثمارات المشابهة أو بالاعتماد على التدفقات النقدية المخصومة المتوقعة أو نماذج التقييم الأخرى الملائمة أو باستخدام الأسعار المعلنة من قبل السماسرة.

تقدر القيمة العادلة للأدوات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة التدفقات النقدية المستقبلية المخصومة بمعدل العائد الحالي السائد في السوق لأدوات مالية مماثلة.

وبالنسبة للاستثمارات في أدوات حقوق الملكية، في حال تعذر تقدير القيمة العادلة بصورة معقولة، يدرج الاستثمار بالتكلفة ناقصاً الانخفاض في القيمة.

عند قياس القيمة العادلة لأصل غير مالي تؤخذ بعين الاعتبار قدرة المشارك في السوق على تحقيق المنافع الاقتصادية من خلال أفضل وأمثل استخدام للأصل أو بيعه لمشارك آخر في السوق سيستخدم الأصل بأفضل وأمثل استخدام له.

وبالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم الاعتراف بها في البيانات المالية على أساس متكرر، تحدد المجموعة ما إذا كانت الانتقالات قد حدثت بين مستويات التسلسل الهرمي عن طريق إعادة تقييم التصنيف (بناءً على أدنى مستوى للمدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة تقرير.

ولغرض إفصاحات القيمة العادلة، حددت المجموعة فئات للموجودات والمطلوبات على أساس طبيعة وخصائص ومخاطر الأصل أو الالتزام ومستوى تسلسل القيمة العادلة على النحو الموضح أعلاه.

2.8 الاستثمار في شركات زميلة

إن الشركات الزميلة هي الشركات التي يكون للمجموعة تأثير جوهري عليها. يتم المحاسبة عن الاستثمار في الشركات الزميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية. عندما يتم حيازة شركة زميلة والاحتفاظ بها فقط لإعادة بيعها، يتم المحاسبة عنها كموجودات غير متداولة محتفظ بها لإعادة بيعها طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية ٥.

وفقاً لطريقة حقوق الملكية، يتم إدراج الاستثمار في شركات زميلة مبدئياً بالتكلفة ويتم تعديله فيما بعد لتغيرات ما بعد الحيازة في حصة المجموعة في صافي موجودات الشركات الزميلة. تدرج الشهرة المرتبطة بالشركة الزميلة في القيمة الدفترية للاستثمار ولا يتم إطفاؤها أو اختبارها بصورة مستقلة لتحديد الانخفاض في القيمة. تقوم المجموعة بإدراج حصته من إجمالي الأرباح أو الخسائر المعترف بها في الشركة الزميلة في بيان الدخل المجمع من تاريخ بدء سريان التأثير أو الملكية وحتى تاريخ توقفه. إن التوزيعات المستلمة من الشركة الزميلة تخفض القيمة الدفترية للاستثمار. إن التعديلات في القيمة الدفترية قد تكون أيضاً ضرورية للتغيرات في حصة المجموعة في الشركة الزميلة الناجمة من التغيرات في ملكية الشركة الزميلة والتي لم يتم تسجيلها في بيان الدخل الخاص بالشركة الزميلة. يتم إدراج حصة المجموعة من هذه التغيرات مباشرةً في بيان الدخل والدخل الشامل المجمع.

يتم استبعاد الأرباح غير المحققة الناتجة من التعاملات مع الشركات الزميلة بمقدار حصة المجموعة في الشركة الزميلة. وكذلك يتم استبعاد الخسائر غير المحققة ما لم تشر التعاملات إلى وجود دليل على انخفاض في قيمة الأصل الذي تم تحويله.

في تاريخ كل بيان مركز مالي، يتم إجراء تقييم لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض قيمة شركة زميلة. في حال وجود مثل هذا الدليل، يتم إجراء اختبار لتحديد الانخفاض في قيمة الشركة الزميلة كأصل منفرد، بما في ذلك الشهرة، وذلك عن طريق مقارنة قيمتها الاستردادية (التي تتمثل في قيمة الاستخدام والقيمة العادلة ناقصًا تكلفة البيع، أيهما أعلى) مع قيمتها الدفترية. يتم الاعتراف بأي خسارة ناتجة عن انخفاض القيمة في بيان الدخل المجمع، وتشكل جزءً من قيمتها الدفترية. يتم تسجيل عكس خسارة الانخفاض في القيمة المعترف بها سابقاً فقط إذا حدث تغيير في الافتراضات المستخدمة في تحديد قيمة الأصل الممكن استردادها منذ تاريخ تسجيل أخر خسارة انخفاض في القيمة. إن عملية العكس محدودة بحيث أن القيمة الدفترية للأصل لا تتجاوز قيمته الاستردادية في حال عدم تسجيل أي خسارة انخفاض في القيمة للأصل في سنوات سابقة. ويتم تسجيل هذا العكس في بيان الدخل المجمع.

في سبيل تقدير قيمة الاستخدام، تقوم المجموعة بتقدير (أ) حصتها في القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة المتوقع تحقيقها من قبل الشركة الزميلة، بما في ذلك التدفقات النقدية من عمليات الشركة الزميلة والمتحصلات الناتجة عن بيع الاستثمارات بشكل نهائي؛ أو (ب) القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة المتوقع أن تنشأ من توزيعات الأرباح المقرر الحصول عليها من الاستثمارات ومن بيعها بشكل نهائي.

2.9 ممتلكات ومعدات

تظهر المعدات بالتكلفة ناقصًا الاستهلاك المتراكم وأي خسائر ناتجة عن انخفاض القيمة. يتم احتساب استهلاك تكلفة المعدات على أساس طريقة القسط الثابت على مدار الأعمار الإنتاجية كما يلي:

ديكور وتركيبات	5 سنوات
أثاث	5 سنوات

في تاريخ كل بيان مركز مالي مجمع، يتم مراجعة القيمة الدفترية للمعدات لتحديد ما إذا كان هناك دليل على وجود انخفاض في قيمتها الدفترية. في حال وجود مثل هذا الدليل، تُدرج خسارة الانخفاض في القيمة ضمن بيان الدخل، باعتبارها تمثل الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الاستردادية للأصل. لأغراض تقدير انخفاض القيمة، يتم تجميع الموجودات إلى أدنى مستوى يمكن عنده تحديد تدفقات نقدية بشكل مستقل. يتم مراجعة القيمة المتبقية والأعمار الإنتاجية وطرق الاستهلاك وتعديلها عند اللزوم في نهاية كل سنة مالية.

2.10 النقد والنقد المعادل

لأغراض بيان التدفقات النقدية المجمع، يتكون النقد والنقد المعادل من الأرصدة لدى البنوك والنقد واستثمارات المرابحة قصيرة الأجل التي يمكن تحويلها بسهولة لمبالغ نقدية محددة ذات فترات استحقاق أصلية تصل إلى ثلاثة أشهر من تاريخ الحيازة وتخضع لمخاطر غير جوهرية نتيجة التغير في القيمة.

2.11 مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تلتزم المجموعة وفقاً لقانون العمل الكويتي بسداد مبالغ للموظفين عند ترك الخدمة وفقاً لخطة مزايا محددة. إن خطة المزايا المحددة غير ممولة وتستند إلى الالتزام الناتج عن إنهاء خدمات كافة الموظفين في تاريخ التقرير. وتعتبر هذه الطريقة تقديراً موثوقاً للقيمة الحالية لهذا الالتزام.

2.12 العملات الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملة. وتحول الموجودات والمطلوبات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية القائمة في نهاية السنة إلى الدينار الكويتي باستخدام أسعار الصرف السائدة بتاريخ التقرير. وتؤخذ الأرباح والخسائر الناتجة إلى بيان الدخل المجمع.

تحول البنود غير النقدية المقومة بعملات أجنبية والمدرجة بالقيمة العادلة إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار صرف العملات الأجنبية السائدة في التاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة. يتم تسجيل فروق التحويل للبنود غير النقدية

المصنفة بـ"القيمة العادلة من خلال بيان الدخل" كجزء من أرباح أو خسائر القيمة العادلة في بيان الدخل المجمع. في حين يتم تسجيل الموجودات والمطلوبات غير النقدية المصنفة كموجودات مالية متاحة للبيع في بيان الدخل الشامل المجمع.

يتم ترجمة بيانات الدخل والتدفقات النقدية للعمليات الأجنبية إلى عملة الشركة الأم وفقاً لمتوسط سعر الصرف للسنة ويتم ترجمة بيانات المراكز المالية لهذه الشركات بسعر الصرف السائد في نهاية السنة وتؤخذ فروق صرف العملات الأجنبية التي تنشأ من ترجمة صافي الاستثمار في شركات أجنبية (متضمناً الشهرة) إلى بيان الدخل الشامل المجمع. عند بيع شركة أجنبية، يتم الاعتراف ضمن ربح أو خسارة البيع بتلك الفروق الناتجة في بيان الدخل المجمع..

2.13 **أسهم خزينة**

يتم إثبات حصة الشركة الأم في أسهم الخزينة بتكلفة الاقتناء وتُدرج ضمن حقوق الملكية. يتم المحاسبة عن أسهم الخزينة باستخدام طريقة التكلفة. ووفقًا لهذه الطريقة، يتم إدراج المتوسط المرجح لتكلفة الأسهم المعاد شرائها في حساب مقابل ضمن حقوق الملكية. عند بيع أو إلغاء أسهم الخزينة، يتم إدراج الأرباح الناتجة ضمن حساب منفصل في حقوق الملكية (احتياطي أسهم الخزينة) والذي يعتبر غير قابل للتوزيع إلى أن يتم بيع جميع أسهم الخزينة. كما يتم تحميل الخسائر المحققة على نفس الحساب في حدود الرصيد الدائن لذلك الحساب، ويتم تحميل الخسائر الإضافية على الأرباح المحتفظ بها ثم الاحتياطي الاختياري ثم الاحتياطي القانوني. تستخدم الأرباح المحققة لاحقًا من بيع أسهم الخزينة أولًا لإطفاء الخسائر المسجلة سابقًا في الاحتياطيات والأرباح المحتفظ بها واحتياطي أسهم الخزينة على التوالي. لا يتم دفع أي توزيعات أرباح نقدية عن أسهم الخزينة. ويؤدي إصدار أسهم المنحة إلى زيادة عدد أسهم الخزينة نسبياً وتخفيض متوسط تكلفة السهم بدون التأثير على إجمالي تكلفة أسهم الخزينة.

2.14 **موجودات ومطلوبات محتملة**

لا يتم الاعتراف بالموجودات المحتملة في البيانات المالية المجمعة ولكن يتم الإفصاح عنها عندما يكون من المحتمل تدفق المنافع الاقتصادية. لا يتم الاعتراف بالمطلوبات المحتملة في البيانات المالية المجمعة ولكن يتم الإفصاح عنها ما لم يكن احتمال تدفق الموارد الاقتصادية مستبعداً .0.1%

2.15 **الزكاة**

تحتسب وتسدد حصة الزكاة بنسبة 1.0% من ربح المجموعة وفقاً لأحكام القانون رقم 46 لسنة 2006. تقع مسئولية احتساب الزكاة وفقاً لأحكام الشريعة وسداد الجزء غير المدفوع على عاتق المساهمين.

2.16 **الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة**

إن إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة يتطلب من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراضات قد تؤثر على مبالغ الإيرادات، والمصروفات، والموجودات والمطلوبات والإفصاحات المرفقة، وكذلك الإفصاحات المتعلقة بالمطلوبات المحتملة. إن عدم التأكد حول هذه الافتراضات والتقديرات يمكن أن تؤدي إلى نتائج تتطلب تعديل جوهري على القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات التي ستتأثر في الفترات المستقبلية.

الأحكام

خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، قامت الإدارة بوضع الأحكام التالية، بصرف النظر عن تلك التي تتضمن تقديرات والتي لها التأثير الأكثر جوهرية على المبالغ المدرجة في البيانات المالية المجمعة:

تصنيف الاستثمارات

تقرر الإدارة عند اقتناء الاستثمارات فيما لو يجب أن تصنف كاستثمارات "بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" أو "موجودات مالية متاحة للبيع".

تصنف المجموعة الاستثمارات كـ"موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" وذلك إذا تم اقتناؤها لغرض تحقيق الربح قصير الأجل أو إذا تم إدارتها وتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة الموثوق فيه وفقاً لاستراتيجية استثمار موثقة. يتم تصنيف كافة الاستثمارات الأخرى كـ "متاحة للبيع".

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

انخفاض قيمة الموجودات المالية المتاحة للبيع

تقوم المجموعة بمعاملة "الموجودات المالية المتاحة للبيع" في أسهم كاستثمارات انخفضت قيمتها إذا كان هناك انخفاض كبير أو متواصل في القيمة العادلة بما يقل عن تكلفتها. إن عملية تحديد الانخفاض "الكبير" أو "المتواصل" تتطلب أحكام هامة. بالإضافة إلى ذلك، تقوم المجموعة بتقييم، من ضمن عوامل أخرى، التقلبات العادية في أسعار الأسهم للاستثمارات المسعرة والتدفقات النقدية المستقبلية وعوامل الخصم للاستثمارات غير المسعرة. يمكن اعتبار الانخفاض في القيمة مناسب عند وجود دليل على تراجع المركز المالي للشركة المستثمر بها، أو لأداء الصناعة والقطاع أو التغيرات في التكنولوجيا والتدفقات النقدية من أنشطة العمليات والتمويل.

انخفاض قيمة استثمار في شركات زميلة

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كان من الضروري تسجيل أي خسارة انخفاض قيمة استثمار المجموعة في الشركات الزميلة في تاريخ كل تقرير مالي استنادًا إلى وجود أي دليل موضوعي على انخفاض قيمة الاستثمار في الشركة الزميلة. فإذا ما حدث ذلك، تحتسب المجموعة مبلغ انخفاض القيمة بالفرق بين المبلغ الممكن استرداده للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية وتسجل المبلغ في بيان الدخل المجمع.

عدم التأكد من التقديرات

فيما يلي الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بالأسباب المستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى لعدم التأكد من التقديرات بتاريخ التقرير والتي لها تأثير جوهري يؤدي إلى التسبب في تعديل مادي على القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة:

تقييم الاستثمارات في الأسهم غير المسعرة

يستند تقييم الاستثمارات في الأسهم غير المدرجة عادةً إلى أحد العوامل التالية:

- معاملات حديثة في السوق على أسس متكافئة؛
- القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى مماثلة إلى حد كبير؛
- التدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بالمعدلات الحالية المطبقة لبنود ذات شروط وسمات مخاطر مماثلة؛
- أسلوب مضاعفة الربحية؛ أو
- طرق تقييم أخرى.

إن تحديد التدفقات النقدية وعوامل الخصم للاستثمارات في أسهم غير مسعرة يتطلب تقديرًا جوهريًا.

انخفاض قيمة الاستثمارات

تقوم المجموعة بمعاملة الاستثمارات في الأسهم المتاحة للبيع كاستثمارات انخفضت قيمتها إذا كان هناك انخفاض كبير أو متواصل في القيمة العادلة بما يقل عن تكلفتها أو عندما يكون هناك دليل موضوعي آخر على وجود انخفاض في القيمة. إن عملية تحديد الانخفاض "الكبير" أو "المتواصل" تتطلب أحكاماً جوهرية. إضافة إلى ذلك، تقوم المجموعة بتقييم عوامل أخرى بما في ذلك التقلبات العادية في أسعار الأسهم للأسهم المسعرة والتدفقات النقدية المستقبلية وعوامل الخصم للأسهم غير المسعرة.

مخصص انخفاض قيمة المدينين ومديني المرابحة

يتم تقدير المبلغ الممكن تحصيله من المدينين ومديني المرابحة عندما يعد تحصيل المبلغ بالكامل أمراً غير محتمل. وبالنسبة لكل مبلغ من المبالغ الجوهرية، يتم هذا التقدير على أساس فردي. يتم بصورة مجمعة تقييم المبالغ غير الجوهرية والتي انقضى تاريخ استحقاقها دون تحصيلها ويتم تطبيق مخصص لها حسب طول فترة التأخير استناداً إلى معدلات الاسترداد التاريخية.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

3. الشركات التابعة

يوضح الجدول التالي تفاصيل الشركات التابعة:

	بلد التأسيس	نسبة الملكية 2017	نسبة الملكية 2016
شركة بيت الأوراق للخدمات العقارية ش.م.ك.م	الكويت	**99.98%**	99.98%
شركة سجي العقارية ش.م.ك.م	الكويت	**90%**	90%
شركة سلفر ستون كابيتال ليمتد	جزر كايمان	**100%**	-
محتفظ بها من خلال شركة بيت الأوراق للخدمات العقارية:			
شركة الإمارات والكويت العقارية ذ.م.م.	الإمارات العربية المتحدة	**95%**	95%
محتفظ بها من خلال شركة سلفر ستون كابيتال ليمتد			
شركة جراي ستون كابيتال إنك	الولايات المتحدة الأمريكية	**100%**	-

خلال السنة الحالية، قامت الشركة الأم بتأسيس شركة تابعة مملوكة لها بالكامل؛ وهي شركة سيلفرستون كابيتال ليمتد، برأس مال مدفوع بالكامل 45,210 دينار كويتي.

4. ربحية السهم الأساسية والمخففة

تحتسب ربحية السهم الأساسية والمخففة عن طريق قسمة ربح العائد لمساهمي الشركة الأم على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة كما يلي:

	دينار كويتي 2017	دينار كويتي 2016
ربح السنة العائد لمساهمي الشركة الأم	**22,126**	757,624
	سهم	
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة	**480,000,000**	504,642,104
ربحية السهم الأساسية والمخففة العائدة لمساهمي الشركة الأم	**0.0 فلس**	1.5 فلس

5. النقد والنقد المعادل

يتم مطابقة النقد والنقد المعادل كما هو مبين في بيان التدفقات النقدية المجمع مع البنود المتعلقة به في بيان المركز المالي المجمع كما يلي:

	دينار كويتي 2017	دينار كويتي 2016
أرصدة لدى البنوك ونقد	**1,846,705**	1,794,237
استثمارات مرابحة قصيرة الأجل ذات فترات استحقاق أصلية حتى ثلاثة أشهر	**550,000**	2,926,358
	2,396,705	4,720,595

تم تسجيل معدل متوسط الربح الفعلي لاستثمارات المرابحة قصيرة الأجل بواقع 1.50% (2016: 1.00%) سنوياً.

6. الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

	دينار كويتي 2017	دينار كويتي 2016
محتفظ بها لغرض المتاجرة		
أسهم مسعرة	**736,891**	1,016,645
مصنفة عند التحقق المبدئي		
أسهم محلية غير مسعرة	**1,011,507**	633,750
أسهم أجنبية غير مسعرة	**878,198**	824,903
	2,626,596	2,475,298

خلال السنة، كان لدى المجموعة خسارة غير محققة من استثمارات في أسهم مسعرة بمبلغ 48,114 دينار كويتي (2016: ربح غير محقق بمبلغ 58,122 دينار كويتي) وربح غير محقق من استثمارات في أسهم غير مسعرة بمبلغ 461,677 دينار كويتي (2016: خسارة غير محققة بمبلغ 17,513 دينار كويتي).

7. الموجودات المالية المتاحة للبيع

	دينار كويتي	
	2017	2016
أسهم أجنبية غير مسعرة	**2,042,985**	409,274

تم إدراج الأسهم غير المسعرة بالتكلفة ناقصاً انخفاض القيمة نظرًا لعدم إمكانية قياس القيمة العادلة بصورة موثوق فيها وذلك بسبب طبيعة تدفقاتها النقدية المستقبلية التي لا يمكن التنبؤ بها والافتقار إلى أساليب ملائمة أخرى للوصول إلى قيمة عادلة موثوق بها لهذه الموجودات.

خلال السنة، قامت المجموعة بإجراء اختبار انخفاض القيمة للموجودات المالية المتاحة للبيع مما أدى إلى تسجيل خسارة انخفاض في القيمة بمبلغ لا شيء (2016: خسارة بمبلغ 108,464 دينار كويتي) في بيان الدخل المجمع للمحاسبة عن الظروف العكسية التي أثرت على بعض الموجودات وبالتالي أدت إلى تخفيض قيمة هذه الموجودات إلى قيمتها الاستردادية. ترى الإدارة أنه ليس هناك دليل موضوعي أو ظروف تشير إلى أي انخفاض إضافي في قيمة هذه الموجودات وأنه لا ضرورة لتسجيل أي انخفاض إضافي في قيمها.

8. استثمار في شركات زميلة

	بلد التأسيس	نسبة الملكية	
		2017	2016
مجموعة غيتهاوس المالية المحدودة	المملكة المتحدة	**%28**	%28
شركة الأمان للاستثمار ش.م.ك.ع. ("الأمان")	الكويت	**%49**	%46
شركة مادرونو كابيتال إل إل سي	الولايات المتحدة الأمريكية	**%50**	-

إن الحركة على الاستثمار في شركات زميلة مبينة أدناه:

	دينار كويتي	
	2017	2016
في بداية السنة	**37,781,187**	46,454,710
حيازات (أ)	**22,562**	389,038
استبعادات (ب)	**-**	(3,554,154)
حصة في النتائج	**137,394**	287,901
حصة في الدخل الشامل الآخر / (الخسارة الشاملة الأخرى)	**107,913**	207,452
تعديل ترجمة عملات أجنبية	**2,723,292**	(6,127,305)
توزيعات مستلمة	**-**	(415,000)
تحقق شهرة سلبية (أ)	**304,585**	538,545
في نهاية السنة	**41,076,933**	37,781,187

أ. خلال السنة الحالية، قامت المجموعة باقتناء حصة 50% من شركة مادرونو كابيتال، إل إل سي مقابل مبلغ 22,562 دينار كويتي. لم تنشأ شهرة عن هذا الإقتناء.

خلال السنة الحالية، ارتفعت حصة الملكية الفعلية للشركة الأم برأس المال القائم لشركة الأمان من 46% إلى 49% نتيجة شراء شركة الأمان أسهم الخزينة، ونتج عن ذلك شهرة سلبية بمبلغ 304,585 دينار كويتي والتي تم تسجيلها في بيان الدخل المجمع.

خلال السنة السابقة، ارتفعت حصة الملكية الفعلية للشركة الأم برأس المال القائم لشركة الأمان من 41% إلى 46%نتيجة قيام الشركة الأم باقتناء أسهم إضافية في شركة الأمان مقابل مبلغ وقدره 389,038 دينار كويتي وشراء شركة الأمان أسهم الخزينة. تضمنت هذه العمليات شهرة سالبة بمبلغ 538,245 دينار كويتي.

ب. خلال السنة السابقة، قامت الشركة الأم بنقل ملكية 400,000,000 سهم (ما يعادل 2.5% من إجمالي رأس المال المصدر) من أسهم مجموعة غيتهاوس المالية المحدودة لصالح دائنها الوحيد، وذلك مقابل التسوية النهائية للأرصدة القائمة لدائني المرابحة والتي تبلغ 4,808,900 دينار كويتي في شكل معاملة غير نقدية. ونتيجة لذلك، أعادت المجموعة تصنيف احتياطيات موجبة بمبلغ 299,457 دينار كويتي وسجلت صافي ربح محقق نتيجة البيع بمبلغ وقدره 955,289 دينار كويتي.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

يوضح الجدول التالي معلومات مالية موجزة عن الاستثمارات في شركات زميلة:

	دينار كويتي			
31 ديسمبر 2017	مجموعة غيتهاوس المالية المحدودة	شركة الأمان	شركة مادرونو	المجموع
موجودات متداولة	**32,319,769**	**16,494,111**	**33,497**	
موجودات غير متداولة	**81,363,425**	**4,847,599**	**-**	
مطلوبات متداولة	**(62,593,090)**	**(737,320)**	**(55)**	
مطلوبات غير متداولة وحصص غير مسيطرة	**(205,056)**	**(483,841)**	**-**	
صافي الموجودات	**50,885,048**	**20,120,549**	**33,442**	
الإيرادات	**6,909,935**	**3,262,213**	**-**	
ربح / (خسارة) السنة	**106,705**	**250,201**	**(11,832)**	
حصة في صافي موجودات الشركات الزميلة	**14,395,960**	**9,892,604**	**16,721**	**24,305,285**
الشهرة والموجودات غير الملموسة	**17,819,120**	**-**	**-**	**17,819,120**
ربح مستبعد من معاملة مع شركة زميلة	**(1,047,472)**	**-**	**-**	**(1,047,472)**
القيمة الدفترية للاستثمار في شركات زميلة	**31,167,608**	**9,892,604**	**16,721**	**41,076,933**

	دينار كويتي		
31 ديسمبر 2016	مجموعة غيتهاوس المالية المحدودة	شركة الأمان	المجموع
موجودات متداولة	35,539,811	18,496,879	
موجودات غير متداولة	74,959,075	3,110,429	
مطلوبات متداولة	(53,891,283)	(366,097)	
مطلوبات غير متداولة	(11,265,600)	(800,471)	
صافي الموجودات	45,342,003	20,440,740	
الإيرادات	7,361,609	1,207,977	
ربح السنة	458,064	310,234	
حصة في صافي موجودات الشركات الزميلة	12,827,769	9,478,010	22,305,779
الشهرة والموجودات غير الملموسة	16,522,880	-	16,522,880
ربح مستبعد من معاملة مع شركة زميلة	(1,047,472)	-	(1,047,472)
القيمة الدفترية للاستثمار في شركات زميلة	28,303,177	9,478,010	37,781,187

في يناير 2017، قدم مجلس إدارة الشركة الأم عرض لشركة الأمان للدخول في عملية دمج بين شركتي بيت الأوراق المالية وشركة الأمان، وهو ما وافقت عليه شركة الأمان من حيث المبدأ ويخضع لموافقة مساهمي الشركات المعنية والجهات الرقابية بعد الانتهاء من كافة عمليات التقييم ذات الصلة والإجراءات الأخرى.

ترى الإدارة أنه لا يوجد ثمة دليل موضوعي يشير إلى وجود انخفاض في القيمة الدفترية لاستثماراتها في شركات زميلة. إن القيمة السوقية لشركة الأمان للاستثمار كما في 31 ديسمبر 2017 بلغت 4,425,000 دينار كويتي (2016: 4,292,250 دينار كويتي).

9. رأس المال والاحتياطيات ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة

أ. رأس المال

يبلغ رأس مال الشركة الأم المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل 48,000,000 دينار كويتي (2016: 48,000,000 دينار كويتي) مكوناً من 480,000,000 سهم (2016: 480,000,000) بقيمة 100 فلس للسهم الواحد.

قرر مساهمو الشركة الأم في اجتماع الجمعية العمومية غير العادية المنعقد بتاريخ 19 يونيو 2016 ما يلي:

- إلغاء كافة أسهم الخزينة القائمة كما في 31 ديسمبر 2015.
- إطفاء رصيد الخسائر المتراكمة كما في 31 ديسمبر 2015.
- تخفيض رأس المال نقدًا بنسبة 6.5% من إجمالي رأس المال القائم بقيمة 100 فلس للسهم بما قيمته 4,254,250 دينار كويتي.

تم التأشير على هذه القرارات في السجل التجاري بتاريخ 3 يوليو 2016. تم سداد مبلغ 6.5 فلس نقدًا لكل سهم لصالح المساهمين المسجلين كما في 31 يوليو 2016.

ب. الاحتياطي القانوني

وفقًا للنظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل نسبة 10% من ربح السنة قبل مكافأة أعضاء مجلس الإدارة وحصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة إلى الاحتياطي القانوني. يجوز للشركة الأم إيقاف هذا التحويل السنوي عندما يصل رصيد الاحتياطي القانوني إلى 50% من رأس المال المدفوع. خلال السنة الحالية، تم تحويل 10% من ربح السنة إلى الاحتياطي القانوني.

يقتصر توزيع هذا الاحتياطي على المبلغ المطلوب لدفع توزيعات بنسبة 5% من رأس المال المدفوع في السنوات التي لا تسمح فيها الأرباح المرحلة بتأمين هذا الحد.

ج. احتياطي أسهم خزينة

تم استخدام احتياطي أسهم الخزينة لإطفاء الخسارة نتيجة إلغاء أسهم الخزينة.

د. مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

لم يوصى بسداد أي مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة لسنة 2017.

في اجتماع الجمعية العمومية العادية لمساهمي الشركة الأم المنعقد في 15 مايو 2017، تم اعتماد سداد مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ 25,000 دينار كويتي عن سنة 2016.

10. معاملات مع أطراف ذات صلة

تتمثل الأطراف ذات الصلة في المساهمين الرئيسيين والمدراء والموظفين التنفيذيين بالمجموعة وأفراد عائلاتهم والشركات التي يسيطرون عليها أو يمارسون عليها سيطرة مشتركة أو تأثيراً جوهرياً. يتم الموافقة على سياسات تسعير وشروط هذه المعاملات من قبل إدارة الشركة الأم.

إن الأرصدة والمعاملات مع الأطراف ذات الصلة تتكون مما يلي:

	دينار كويتي	
	2017	2016
مكافأة موظفي الإدارة العليا:		
رواتب ومزايا أخرى قصيرة الأجل	**266,783**	265,167

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

11. معلومات القطاع

لأغراض الإدارة، تم تنظيم المجموعة إلى قطاعين أعمال رئيسيين كما يلي:

إدارة الاستثمارات الخاصة: استثمار أموال المجموعة في أسهم وعقارات وتمويل الشركات والعملاء الأفراد وإدارة متطلبات السيولة لدى المجموعة.

إدارة الموجودات والخدمات الاستشارية: إدارة المحافظ الاستثمارية بنظام الإدارة المباشرة وغير المباشرة وإدارة صناديق الاستثمار المحلية والعالمية وتقديم الخدمات الاستشارية وخدمات التمويل المهيكلة والخدمات الاستثمارية الأخرى ذات الصلة.

	دينار كويتي					
	إدارة الاستثمارات الخاصة		إدارة الموجودات والخدمات الاستشارية		المجموع	
	2017	2016	**2017**	2016	**2017**	2016
إيرادات القطاع	**551,256**	942,714	**27,289**	51,313	**578,545**	994,027
نتائج القطاع	**(610,668)**	234,433	**(222,165)**	(207,399)	**(832,833)**	27,034
حصة في نتائج شركات زميلة	**137,394**	287,901			**137,394**	287,901
انخفاض القيمة والاطفاء	**413,563**	(67,855)			**413,563**	(67,855)
شهرة سلبية	**304,585**	538,545			**304,585**	538,545
ضرائب					**(1,130)**	(29,103)
ربح السنة					**21,579**	756,522
الموجودات:						
موجودات القطاع	**4,827,815**	3,258,540	-	-	**4,827,815**	3,258,540
استثمار في شركات زميلة	**41,076,933**	37,781,187	-	-	**41,076,933**	37,781,187
أخرى	**2,564,705**	4,935,753	-	-	**2,564,705**	4,935,753
	48,469,453	45,975,480	-	-	**48,469,453**	45,975,480
المطلوبات:						
دائنون ومصروفات مستحقة	**2,152,495**	2,641,193	-	-	**2,152,495**	2,641,193
مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	**199,107**	69,096	-	-	**199,107**	69,096
	2,351,602	2,710,289	-	-	**2,351,602**	2,710,289
معلومات القطاعات الأخرى:						
إنفاق رأسمالي	-	215,158	-	-	-	215,158
استهلاك	**47,158**	-	-	-	**47,158**	-
خسارة انخفاض قيمة موجودات مالية متاحة للبيع (إيضاح 7)	-	(108,464)	-	-	-	(108,464)

12. قياس القيمة العادلة

تتكون الأدوات المالية من الموجودات والمطلوبات المالية كما هو محدد في إيضاح 2.

إن القيمة العادلة للأدوات المالية، باستثناء الموجودات المالية المتاحة للبيع المبينة في إيضاح 7، لا تختلف بصورة جوهرية عن قيمتها الدفترية. بالنسبة للموجودات والمطلوبات المالية ذات الطبيعة السائلة أو ذات فترة استحقاق قصيرة الأجل (أقل من ثلاثة أشهر)، من المقدر أن القيمة الدفترية تقارب قيمتها العادلة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

تستند القيمة العادلة للموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل إلى ما يلي:

	دينار كويتي			
	المجموع	(المستوى 1)	(المستوى 2)	(المستوى 3)
31 ديسمبر 2017				
موجودات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل				
محتفظ بها لغرض المتاجرة:				
أسهم محلية مسعرة	**288,000**	**288,000**	-	-
أسهم أجنبية مسعرة	**448,891**	**448,891**	-	-
مصنفة عند التحقق المبدئي:				
أسهم محلية غير مسعرة	**1,011,507**	-	-	**1,011,507**
أسهم أجنبية غير مسعرة	**878,198**	-	-	**878,198**
	2,626,596	**736,891**	-	**1,889,705**
31 ديسمبر 2016				
موجودات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل				
محتفظ بها لغرض المتاجرة:				
أسهم أجنبية مسعرة	1,016,645	1,016,645	-	-
مصنفة عند التحقق المبدئي:				
أسهم محلية غير مسعرة	633,750	-	-	633,750
أسهم أجنبية غير مسعرة	824,903	-	-	824,903
	2,475,298	1,016,645	-	1,458,653

يوضح الجدول التالي مطابقة للمبلغ الافتتاحي والختامي للأدوات المالية من المستوى 3 والتي تم تسجيلها بالقيمة العادلة:

	دينار كويتي				
	كما في 1 يناير 2017	**المحول من المستوى 1 نتيجة إلغاء ادراج استثمار**	**الأرباح المسجلة في بيان الدخل المجمع**	**صافي المشتريات والمبيعات والتسويات**	**كما في 31 ديسمبر 2017**
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل:					
أسهم غير مسعرة	**1,458,653**	**-**	**473,271**	**(42,219)**	**1,889,705**

	كما في 1 يناير 2016	الخسائر المسجلة في بيان الدخل المجمع	صافي المشتريات والمبيعات والتسويات	مصنفة كمحتفظ بها لغرض البيع	كما في 31 ديسمبر 2016
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل:					
أسهم غير مسعرة	1,486,166	(17,513)	(10,000)	-	1,458,653

خلال السنة السابقة، لم يكن هناك أية تحويلات بين مستويات الجدول الهرمي.

تفاصيل عن المدخلات الجوهرية غير الملحوظة المستخدمة في تقييم الموجودات المالية:

تتضمن أساليب التقييم معلومات سوقية ملحوظة لتلك الشركات المقارنة ومعلومات حول المعاملات الحديثة وصافي قيم الموجودات والمدخلات الجوهرية غير الملحوظة المستخدمة في أساليب التقييم بشكل رئيسي بما في ذلك مضاعفات السوق مثل مضاعف السعر إلى للقيمة الدفترية ومضاعف السعر إلى الربحية والتي يتم تحديدها استناداً إلى تلك المعلومات السوقية، ونظراً للطبيعة المتنوعة لهذه الاستثمارات، فليس من الممكن عملياً الإفصاح عن حجم المدخلات الجوهرية غير الملحوظة.

13. إدارة المخاطر

تمثل المخاطر جزءاً رئيسياً في أنشطة المجموعة لكن هذه المخاطر تُدار بطريقة التحديد والقياس والمراقبة المستمرة وفقاً لحدود المخاطر والضوابط الأخرى. إن هذه الطريقة في إدارة المخاطر ذات أهمية كبيرة لاستمرار المجموعة في تحقيق الأرباح ويتحمل كل فرد بالمجموعة مسؤولية التعرض للمخاطر فيما يتعلق بالمسؤوليات المنوطة به. تتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق. وتنقسم مخاطر السوق إلى مخاطر معدلات الربح ومخاطر العملات الأجنبية ومخاطر أسعار الأسهم. تتعرض المجموعة أيضًا لمخاطر التشغيل. لا تشتمل عملية مراقبة المخاطر المستقلة على مخاطر الأعمال مثل التغيرات في البيئة وتكنولوجيا وقطاعات الأعمال. يتم مراقبة هذه التغيرات من خلال عملية التخطيط الاستراتيجي الخاصة بالمجموعة.

13.1 مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان هي مخاطر عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية بالوفاء بالتزاماته مسبباً تكبد الطرف الآخر خسارة مالية.

تتم مراقبة سياسة الائتمان لدى المجموعة والتعرض لمخاطر الائتمان على أساس مستمر. لغرض إدارة مخاطر الائتمان، تسعى المجموعة إلى تجنب التركزات غير الملائمة للمخاطر لدى الأفراد أو المجموعات التي تمثل العملاء في مواقع محددة.

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان وتركز المخاطر

فيما يتعلق بمخاطر الائتمان الناتجة من الموجودات المالية للمجموعة والتي تشمل الأرصدة لدى البنوك والنقد واستثمارات المرابحة قصيرة الأجل ومديني المرابحة وبعض المدينين، فإن تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان ينتج عن عجز الطرف المقابل بحيث يعادل الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان القيمة الدفترية للأدوات المالية التعاقدية. عند تسجيل الأدوات المالية بالقيمة العادلة، فإنها تمثل الحد الأقصى الحالي للتعرض لمخاطر الائتمان وليس الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان التي يمكن أن تنتج في المستقبل نتيجة التغيرات في القيم.

إن الأرصدة لدى البنوك واستثمارات المرابحة قصيرة الأجل لدى المجموعة محتفظ بها لدى بنوك ومؤسسات مالية ذات جدارة ائتمانية عالية. بالإضافة إلى ذلك، تتم مراقبة مديني المرابحة وأرصدة المدينين على أساس مستمر. ونتيجة لذلك، لا يعتبر تعرض المجموعة للديون المعدومة جوهرياً.

تنشأ التركزات عندما يشترك عدد من الأطراف المقابلة في أنشطة أعمال متشابهة، أو في أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية، أو عندما يكون لهم سمات اقتصادية متماثلة مما قد يجعل قدرتهم على الوفاء بالالتزامات التعاقدية تتأثر بشكل مماثل بالتغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو غيرها. تشير التركزات إلى الحساسية النسبية لأداء المجموعة فيما يتعلق بالتطورات التي تؤثر على قطاع أعمال بذاته أو على منطقة جغرافية معينة.

يوضح الجدول التالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان وتركز المخاطر للأدوات المالية التعاقدية. ويتم عرض الحد الأقصى للتعرض للمخاطر بالقيمة الإجمالية قبل تأثير التخفيف من المخاطر من خلال استخدام اتفاقيات رئيسية للمقاصة والضمانات أو التعزيزات الائتمانية:

	دينار كويتي	
	إجمالي الحد الأقصى للتعرض للمخاطر	
	2017	2016
أرصدة لدى البنوك واستثمارات مرابحة قصيرة الأجل:		
• بنوك ومؤسسات مالية محلية	**2,396,705**	4,720,595
• أرصدة مدينة	**136,062**	353,009
إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان	**2,532,767**	5,073,604

الضمان والتعزيزات الائتمانية الأخرى

ليس لدى المجموعة أي ضمان أو تعزيزات ائتمانية أخرى مقابل أية موجودات مالية في 31 ديسمبر 2017 و31 ديسمبر 2016.

تحليل الموجودات المالية منخفضة القيمة

يتم تقدير المبلغ الممكن تحصيله من الموجودات المالية عندما يعد تحصيل المبلغ بالكامل أمراً غير محتمل. وبالنسبة لكل مبلغ من المبالغ الجوهرية، يتم إجراء هذا التقدير على أساس إفرادي. يتم بصورة مجمعة تقييم المبالغ غير الجوهرية والتي مر تاريخ استحقاقها دون تحصيلها ويتم تطبيق مخصص لها حسب طول فترة التأخير استناداً إلى معدلات الاسترداد التاريخية.

13.2 مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي مخاطر أن تواجه المجموعة صعوبة في توفير الأموال للوفاء بالالتزامات التي تتعلق بالأدوات المالية. ولإدارة هذه المخاطر، تقوم المجموعة بشكل دوري بتقييم الملاءة المالية للعملاء والاستثمار في مرابحات قصيرة الأجل أو استثمارات أخرى يسهل تحقيقها. وتتم مراقبة قائمة الاستحقاق من قبل الإدارة للتأكد من توفر السيولة الكافية.

يلخص الجدول التالي قائمة استحقاق المطلوبات المالية على المجموعة استنادًا إلى التزامات السداد التعاقدية غير المخصومة.

تعكس قائمة السيولة للمطلوبات المالية التدفقات النقدية المتوقعة التي تتضمن مدفوعات الأرباح المستقبلية على مدى عمر هذه المطلوبات المالية. فيما يلي قائمة سيولة المطلوبات المالية في 31 ديسمبر:

	دينار كويتي			
31 ديسمبر 2017	خلال شهر واحد	من 1 إلى 3 أشهر	من 3 إلى 12 شهرا	من 1 إلى 5 سنوات	المجموع
دائنون ومصروفات مستحقة	-	3,411	104,667	2,044,417	2,152,495
مجموع المطلوبات المالية	-	3,411	104,667	2,044,417	2,152,495
التزامات	-	828,002	-	-	828,002

	دينار كويتي			
31 ديسمبر 2016	خلال شهر واحد	من 1 إلى 3 أشهر	من 3 إلى 12 شهرا	من 1 إلى 5 سنوات	المجموع
دائنون ومصروفات مستحقة	-	117,480	221,005	2,302,708	2,641,193
مجموع المطلوبات المالية	-	117,480	221,005	2,302,708	2,641,193
التزامات	-	-	-	-	-

13.3 مخاطر السوق

إن مخاطر السوق هي مخاطر تقلب قيمة الموجودات المالية نتيجة للتغيرات في متغيرات السوق مثل معدلات الربح وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم سواء نتجت هذه التغيرات عن عوامل تتعلق باستثمار فردي أو الجهة المصدرة له أو عوامل تؤثر على جميع الاستثمارات المتداولة في السوق.

تدار مخاطر السوق على أساس توزيع الموجودات بصورة محددة مسبقاً على فئات متعددة للموجودات وتنويع الموجودات بالنسبة للتوزيع الجغرافي والتركز في قطاعات الأعمال كما هو مبين في إيضاح 13.4 والتقييم المستمر لظروف السوق واتجاهاته وتقدير الإدارة للتغيرات طويلة وقصيرة الأجل في القيمة العادلة.

13.3.1 مخاطر معدلات الربح

تنتج مخاطر معدلات الربح من مخاطر تأثر الربحية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية نتيجة التغيرات في معدلات الربح. لا تتعرض المجموعة لمخاطر معدلات الربح على موجوداتها ومطلوباتها التي تحمل معدلات ربح (استثمارات المرابحة قصيرة الأجل) نتيجة للتغيرات المحتملة بصورة معقولة في معدلات الربح نظراً لأن المجموعة لا تتعرض لأية موجودات ومطلوبات ذات معدلات ربح ثابتة.

13.3.2 مخاطر العملات الأجنبية

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تقلب قيمة الأداة مالية نتيجة التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

يتم إدارة مخاطر العملات الأجنبية من قبل المجموعة على أساس الحدود الموضوعة والتقييم المستمر لمراكز المجموعة القائمة والحركات الحالية والمتوقعة في أسعار صرف العملات الأجنبية. ترى الإدارة أن هناك مخاطر محدودة لتكبد خسائر جوهرية نتيجة لتقلب أسعار صرف العملات الأجنبية وبالتالي، لا تقوم المجموعة بتغطية التعرض لمخاطر العملات الأجنبية.

فيما يلي التأثير على ربح السنة (بسبب التغير في القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات ذات الطبيعة النقدية) وحقوق الملكية نتيجة التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية مع الاحتفاظ بثبات كافة المتغيرات الأخرى:

التغير في سعر صرف العملات بنسبة 3%	31 ديسمبر 2017		31 ديسمبر 2016	
العملة	التأثير على ربح السنة	التأثير على الدخل الشامل الآخر	التأثير على خسارة السنة	التأثير على الدخل الشامل الآخر
جنيه إسترليني	**14**	**935,028**	46,105	851,348
دولار أمريكي	**33,499**	**61,791**	25,038	10,025
ريال سعودي	**8,884**	**-**	19,293	-
درهم إماراتي	**4,492**	**-**	7,470	-
ريال قطري	**1,782**	**-**	3,736	-

13.3.3 مخاطر أسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم من التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم. ينشأ التعرض لمخاطر أسعار الأسهم من المحفظة الاستثمارية لدى المجموعة. تدير المجموعة مخاطر أسعار الأسهم من خلال تنويع الاستثمارات من حيث التوزيع الجغرافي وتركز أنشطة قطاعات الأعمال. إن أغلب استثمارات المجموعة المسعرة مدرجة في أسواق أوراق مالية في دول مجلس التعاون الخليجي.

فيما يلي التأثير على ربح السنة (بسبب التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل) وحقوق الملكية (بسبب التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية المتاحة للبيع) نتيجة التغيرات المحتملة بصورة معقولة في مؤشرات السوق النشطة مع ثبات كافة المتغيرات الأخرى:

التغير في مؤشر سعر الأسهم في السوق بنسبة 3%	31 ديسمبر 2017		31 ديسمبر 2016	
مؤشر السوق	التأثير على ربح السنة	التأثير على الدخل الشامل الآخر	التأثير على خسارة السنة	التأثير على الدخل الشامل الآخر
الكويت	**8,640**	**-**	-	-
المملكة العربية السعودية	**8,327**	**-**	19,293	-
الإمارات العربية المتحدة	**3,654**	**-**	7,470	-
قطر	**1,486**	**-**	3,736	-

إن أي تغير في القيم العادلة للاستثمارات غير المدرجة التي يتم تقييمها استنادًا إلى نسب ربحية الأسعار سيقابله تغيير في حقوق الملكية والربح قبل الاستقطاعات.

إن الاستثمارات في فئة الموجودات المالية المتاحة للبيع هي في شركات غير مدرجة وبالتالي، لا تتعرض المجموعة بصورة جوهرية لمخاطر أسعار الأسهم نتيجة التغيرات المحتملة بصورة معقولة في مؤشرات السوق النشطة.

تم إدراج الأسهم غير المدرجة لدى المجموعة بالتكلفة في فئة الموجودات المتاحة للبيع حيث لا ينعكس تأثير التغيرات في أسعار الأسهم إلا عند بيع الاستثمار أو تحديد انخفاض قيمته وعندئذ يتأثر بيان الدخل المجمع.

13.3.4 مخاطر المدفوعات مقدماً

إن مخاطر المدفوعات مقدماً هي مخاطر تكبد المجموعة لخسارة مالية نتيجة قيام عملائها والأطراف المقابلة بالسداد أو طلب السداد في موعد مبكر أو متأخر عما هو متوقع. لا تتعرض المجموعة بصورة جوهرية لمخاطر المدفوعات مقدماً.

16.4 تركزات الموجودات

تنشأ التركزات عندما يشترك عدد من الأطراف المقابلة في أنشطة تجارية متشابهة، أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية، أو عندما يكون لهم سمات اقتصادية متماثلة مما قد يجعل قدرتهم على الوفاء بالالتزامات التعاقدية تتأثر بشكل مماثل بالتغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو غيرها. تشير التركزات إلى الحساسية النسبية لأداء المجموعة فيما يتعلق بالتطورات التي تؤثر على قطاع أعمال بذاته أو على منطقة جغرافية معينة.

إن توزيع الموجودات حسب المنطقة الجغرافية كما يلي:

	دينار كويتي	
	2017	2016
المنطقة الجغرافية		
الكويت	**13,815,654**	15,421,481
المملكة المتحدة	**31,167,607**	28,378,281
دول مجلس التعاون الخليجي	**1,687,461**	2,145,528
الولايات المتحدة الأمريكية	**1,798,731**	30,190
	48,469,453	45,975,480

إن توزيع الاستثمارات حسب قطاع الأعمال كما يلي:

	دينار كويتي	
	2017	2016
قطاع الأعمال		
بنوك ومؤسسات مالية واستثمارية	**42,625,864**	39,697,839
عقار	**2,254,810**	163,940
تأمين	**803,980**	803,980
أخرى	**61,860**	-
	45,746,514	40,665,759

14. تحليل استحقاق الموجودات والمطلوبات

يلخص الجدول التالي قائمة الاستحقاق لموجودات ومطلوبات المجموعة. تم تحديد استحقاقات الموجودات والمطلوبات وفقًا للتاريخ المتوقع لاستردادها أو تسويتها. تستند قائمة الاستحقاق للموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والموجودات المالية المتاحة للبيع والعقارات الاستثمارية إلى تقدير الإدارة لتصفية تلك الاستثمارات.

كانت قائمة استحقاق الموجودات والمطلوبات في 31 ديسمبر كما يلي:

	دينار كويتي		
2017	حتى سنة واحدة	أكثر من سنة	المجموع
الموجودات			
أرصدة لدى البنوك ونقد	**1,846,705**	**-**	**1,846,705**
استثمارات مرابحة قصيرة الأجل	**550,000**	**-**	**550,000**
مدينون ومدفوعات مقدماً	**158,234**	**-**	**158,234**
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	**736,891**	**1,889,705**	**2,626,596**
موجودات مالية متاحة للبيع	**-**	**2,042,985**	**2,042,985**
استثمار في شركات زميلة	**-**	**41,076,933**	**41,076,933**
ممتلكات ومعدات	**-**	**168,000**	**168,000**
إجمالي الموجودات	**3,291,830**	**45,177,623**	**48,469,453**

14. تحليل استحقاق الموجودات والمطلوبات (تتمة)

المطلوبات:			
دائنون ومصروفات مستحقة	2,152,495	-	2,152,495
مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	-	199,107	199,107
إجمالي المطلوبات	2,152,495	199,107	2,351,602
فائض السيولة	1,139,335	44,978,516	46,117,851

	دينار كويتي		
2016	حتى سنة واحدة	أكثر من سنة	المجموع
الموجودات			
أرصدة لدى البنوك ونقد	1,794,237	-	1,794,237
استثمارات مرابحة قصيرة الأجل	2,926,358	-	2,926,358
مدينون ومدفوعات مقدماً	373,968	-	373,968
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	1,016,645	1,458,653	2,475,298
موجودات مالية متاحة للبيع	-	409,274	409,274
استثمار في شركات زميلة	-	37,781,187	37,781,187
ممتلكات ومعدات	-	215,158	215,158
إجمالي الموجودات	6,111,208	39,864,272	45,975,480
المطلوبات:			
دائنون ومصروفات مستحقة	2,641,193	-	2,641,193
مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	-	69,096	69,096
إجمالي المطلوبات	2,641,193	69,096	2,710,289
فائض السيولة	3,470,015	39,795,176	43,265,191

15. موجودات بصفة الأمانة

تدير الشركة الأم استثمارات وحسابات مصرفية بمبلغ 2,818,195 دينار كويتي (2016: 3,564,638 دينار كويتي) بإسمها كأمين نيابة عن أطراف أخرى بصفتها مديراً للمحافظ والصناديق الخاصة بالأطراف الأخرى. لم يتم إدراج هذه الموجودات في بيان المركز المالي المجمع للمجموعة. وتبلغ الإيرادات من المحافظ والصناديق المدارة بمبلغ 27,289 دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 (2016: 51,313 دينار كويتي).

16. إدارة رأس المال

إن الهدف الرئيسي من إدارة رأسمال المجموعة هو التأكد من المحافظة على معدلات رأس المال الكافية لدعم أعمالها وزيادة القيمة التي يحصل عليها المساهم. تدير المجموعة هيكل رأس المال وتجري تعديلات عليه في ضوء التغيرات في الظروف الاقتصادية.

للمحافظة على هيكل رأس المال أو تعديله، يجوز للمجموعة تخفيض مبلغ التمويلات أو إجراء تعديل على مدفوعات التوزيعات إلى المساهمين أو رد رأس المال إلى المساهمين أو إصدار أسهم جديدة. لم يتم إجراء أي تغييرات في الأهداف أو السياسات أو الإجراءات خلال السنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017 و31 ديسمبر 2016.